Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

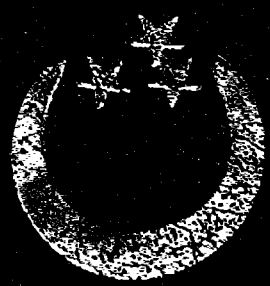

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مذكرة

بأصول التربية والتربية العربية

[illegible]

[illegible]

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مذكـــــرة

بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية المصرية

من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٢٨ م

للأمـــير

عمر طوسون

سنة ١٣٦١هـ — ١٩٤٢ م

مطبعة العدل بشارع كنيسة الأمريكان بالمنشية بالاسكندرية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هـــذه المذكرة تتضمن ما صـــدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية فى سنة ١٩١٨ م حـــين بدأت الحـــرب العالمية الأولى تضع أوزارها وذلك للمطالبـــة بحقوق البـــلاد وإعادة استقلالها وحريتهـا وغير ذلك ممـــا يتعلق بقضيتنا المصرية العادلة . ونحن لا نحسب أنفسنـا إزاء هـذا الواجب المقـــدس إلا مليين بعض ما افترضـــه علينا هذا الوطن العزيز الذى مهما بذلنـــا فى سبيله من جهد فلن نستطيع أن نوفيه شيئا من حقوقه الواجبة .

ولما كان الـكثير من أصدقائنـا قد رغبوا الينا أن نطبع مذكرتنا هذه ووعدناهم بذلك فاننـــا نبادر اليـــوم الى نشرها إنجازا لوعدنا وحبـــا فى اطلاع الجمهور عليها راجـــين أن نـكون قد تحرينا الحقيقة فيما كتبنا .

والله المسئول أن يجنبنا الزهو ويعصمنا من الزلل ؟

عمر طوسون

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مذكـــــرة

عما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية المصرية

من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٢٨

فكرة تأليف وفد للسفر الى الخارج والمطالبة بحقوق البلاد

إن فكرة إرسال وفد رسمى للمطـــالبة بحقوق مصر فى مؤتمر الصلح الذى أزمع عقـــده فى نهاية الحرب العالمية الاولى قد خطرت ببالنا بعد ما صرح الدكتور ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة بمبـــادئه الأربعة عشر المشهورة فى ٨ ينـــاير سنة ١٩١٨ تلك المبادئ التى تمنح الحق لكل أمـــة صغرت أو كبرت فى تقرير مصيرها واختيـــار الحكم الذى يرضيها سواء أكانت نهاية الحرب لصالح الحلفاء أم لصالح أعدائهم ، إذ فى الحالة الأولى كان الغرض التخلص من الاحتلال الانكليزى وفى الحالة الثانية منع احتلال البلاد من إحدى الدول الغالبة .

ولما كانت مسألة مصر بنـــاء على هذا الاعتبـار مسألة دوليـة وليس لدولة سواها أن تنفرد بالنظر فيها وأن مثل هذه المسألة الهـــامة تحتاج الى درس وتمحيص قبل اجتماع المؤتمر حتى لا يأتى يوم انعقاده إلا ونحن جميعا مستعدون للمطـالبة بحقوق بلادنا كاملة ولا يضيع علينا الوقت سدى ، فقـد دفعنا ذلك الى التكلم فى أول الأمر مع المرحـوم محمد سعيـــد باشا فى شأنهـا فاقترح علينا أن نتكلم فيها مع المرحوم سعد زغلول باشا لشخصيته البـــارزة فى الهيئة الاجتماعيـة وفى الجمعيـة التشريعية فاستصوبنا هذا الرأى وصممنا عليه .

ولم تمكنا المقادير من مقابلة سعد باشا إلا فى الحفـلة التى أقامهـا المرحوم رشدى باشا فى ليـــلة ٩ اكتوبر سنة ١٩١٨ بكازينو سان استفان احتفالا بعيـد جلوس المغفور له الملك فؤاد الاول وذلك قبل الهدنة والصلح لأن هذا التاريخ كانت قد بدأت فيـــه نهاية الحـــرب . وفى تلك الليـــلة ذكرنا لسعد باشا قرب انتهاء الحرب وانعقاد مؤتمر الصلح وأنه يحسن بمصر أن تفكر فى ارسال وفـــد للمطالبة بحقوقها أمام هذا المؤتمر فاستحسن الفكرة ووعد بالتكلم مع أصدقائه فيها عنـــد عودته الى القاهرة وأن يخبرنا بالنتيجة .

هذا هو ملخص الحديث الذى دار بيننا وبين سعـــد باشا

فى الليلة المذكورة وهو لم يكن طويلا لضيق الوقت واحتشاد المدعوين فى الحفلة .

وبعد هذه المقـــابلة تقابلنا مع سعد باشا فى حفـــلة شاى أقامهـا السير ريجنـــالد ونجيت المندوب السامى البريطانى يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٨ تكريما لعظمـــة السلطان فؤاد الاول فى منزل مـــدام زرفودا كى الذى كان مركزا لدار الحمـــاية البريطانية بباكوس رمل اسكندرية فسألناه عما فعله فأجابنا بأنه تكلم مع أصدقائه فى المسألة المعهـــودة وأنهم استحسنوها وكان يود أن يتكلم معنـــا فيها طويلا ولـكن مع الأسف لم يكن عنـــده وقت لذلك وأنه مسافر غدا الى القـاهرة فى قطار الساعة ٩ صباحا فقلنا له إننا مسافرون اليها ايضا فى هـــذا القطار فاتفق ان يتقابل معنـــا فى القطار المذكور ونتحدث معا في هذه المسألة الخطيرة .

وقد حصل فعـلا فبعد قيـام القطار من محطة سيدى جابر حضر سعد باشا الى ديواننا وتكلمنا معـا فى هذا المشروع وفى أثناء حديثنا قـال عرضا ضمن كلام آخـر ان المشروع يلزم له مائة الف جنيه وانه يشك فى ان المصريين يدفعون مبلغا جسيما مثل هـذا وان مثـل شعراوى باشا يمكنه ان يدفع عشرة آلاف جنيـه ولـكنه يشك أيضا فى ذلك . ثم انتقـــل الى كلام آخـر . وفى

النهاية اتفقنا على ان نعقـــد اجتماعا مع آخـــرين للبحث فى المشروع واذا منع هـــذا الاجتماع نرسل منشورا الى ممثـــلى الدول نخبرهم فيه بالمنع وبالمطالب التى نريدها .

والسبب الذى جعلنا لا نساير سعدا باشا فى حديث النقود هو اعتقادنا ان هذه المسألة ليست من شأننا نحن الاثنين وانما هى من شأن الاجتماع المزمع انعقاده فهو الذى يقرر ما يلزم عمله ويحدد المبلغ اللازم لنفقات ما يقرره وكيفية جمعه ، ومن جهة أخرى قـــد يقرر هذا الاجتماع عدم التدخل فى مثل هـــذه الامور . فاذا فرض أنه قرر هـــذا فلا يكون للنقود شأن أصلا . وعلى كل حال فاننـــا رأينا ان التحدث فى النقـــود سابق لأوانه ولذلك أمسكنا عن التكلم فى هذا الموضوع .

وبعد ذلك عدنا الي الاسكندرية ولم يبلغنا أى خبر من سعد باشا ولـكن سعيـــد باشا أبلغنا أنه سمع ان سعـدا باشا سأع فى المشروع واقترح علينا أن نتوجه الى القاهرة لمقابلته . فسافرنا الى القاهرة يوم الهدنة أى يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ونزلنا فى فندق شبرد كعادتنا ورجونا المرحوم محمد محمود باشا تليفونيا للحضور لمقابلتنا وقد حضر وأخـــبرنا بأن سعـدا باشا وعلى شعراوى باشا وعبـــد العزيز فهمى بك أخذوا موعدا من السير ريجنـــالد ونجيت لمقابلته يوم ١٣ نوفمبر والتحدث معه بشأن

مطالب البـــلد .

وبعد انصراف محمـــد محمود باشا أخبرنا سعدا باشا تليفونيا بأننا حضرنا من الاسكندرية لمقابلته واننا سنحضر عنـــده فأخبرنا انه منتظرنا فركبنا الى منزله . وقبل ان نتوجه اليه مررنا بمـــنزل المرحوم ابراهيم سعيد باشا لرد زيارة كان قد أداها الينا فوجدناه واخبرناه بأننا متوجهون الى سعد باشا بعدُ . فاستأذن منا فى ان يحضر هو ايضا الى منزل ســـعد باشا فتقبلنا ذلك بكل سرور وتوجهنا نحن أولا الى منزل سعد باشا ثم حضر ابراهيم سعيد باشا بعـــد ذلك فوجدنا عنـــد سعد باشا على شعراوى باشا وبعـــد الكلام معه اتفقنا على ان نعقد اجتماعا عاما من اعضاء الجمعيـــة التشريعية وغيرهم فى قصرنا بشبرا يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ للمباحثـــة فيما يلزم عمـــله فى هـذه المسألة وان لا بأس من ذهاب ثلاثتهم حسب اتفاقهم الى دار الحماية ومحادثتهم المندوب السامى فى الموضوع بصفة عامة جسا للنبض وعرض النتيجة على ذلك الاجتماع . وفى أثناء تحادثنا حضر عبـــد العزيز فهمي بك واشترك معنا في هـذا الحديث وقد كتب هو فى النهاية بيده صيغة الدعوة الى الاجتماع المذكور .

وفى اليوم الثانى سافرنا الى الاسكندرية وأعددنا تذاكر الدعوة لذلك الاجتماع وأرسلناها الى حضرات المدعوين اليـــه .

وهاك صورة الدعوة :

حضرة . . . . . .

نرجو . . . . . أن تتفضلوا بالحضور إلى سراينا بجزيرة بدران بالقاهرة فى يوم الثلاثاء الموافق ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ الساعة ٣ افرنكى مساء للمشاورة فيما يجب علينا اتخاذه فى الاحوال الحاضرة لخدمة بلدنا بالطرق السلمية المشروعة . وتقبلوا فائق الاحترام ؟

الامضاء

عمر طوسون

وأننا بعد ذلك الخبر بأن الحكومة منعت الاجتماع فأرسلنا الى حضرات المدعوين الخطاب الآتى نعلمهم فيه بتأجيل الاجتماع وهاهو :

حضرة . . . . . .

ميعاد الاجتماع الذى تحرر عنه لحضرتكم وهو يوم الثلاثاء المقبل تأجل واقبلوا تحياتنا ؟

الامضاء

١٦ نوفمبر سنة ١٩١٨

عمر طوسون

وسافرنا على أثر ذلك الى القـــاهرة وتقـابلنا مع المرحومين محمـــد سعيد باشا وأمين يحيي باشا وتداولنا معا . وكان قد بلغنا خـبر بأن سعدا باشا يريد الانفراد بالمسألة ولربمـــا هو الموعز الى الحكومة بابطال الاجتماع فلم نقـــابله ودعونا بعض أشخاص من الشخصيات البارزة ومن الاعيان وغيرهم للمداولة فيما يلزم عمـله في منزل سعيد باشا فى القاهرة . وبعـــدها حضر عنـدنا سعد باشا ونحن مجتمعون مع محمـد سعيد باشا واسماعيل صدقى باشا وحسن صبرى باشا وامـــين يحـيي باشا ونفى مسألة الاشاعة التى كانت بلغتنا عن رغبتـه فى الانفراد . وتنـــاول الحديث في بدايتـه ضم الفريقـين الى بعضهما ولكن هـذا لم يتم حيث أخـــبرنا امـين يحي باشا في اجتماع آخـر مع البـاشوات المذكورين بأنه مكلف من قبل عظمة السلطان فؤاد الاول بابلاغنـا نحن شخصيا الكف عن هـــذه المسألة والعـــودة الى الاسكندرية . وعلى هذا انتهى الامر .

ما قاله المرحوم احمد شفيق باشا عنه تأليف الوفد

وقد تكلم المرحوم أحمـد شفيق باشا بالصفحات من ١٤٤ إلى ١٥١ من الجزء الاول من مؤلفه (حوليات مصر السياسية)

عن فكرة تأليف الوفد المصرى وذكر فى هذا الموضوع ثلاث روايات مختلفة وما جاء فى الرواية الاولى وهي الخاصة بنا ملخص عن تفصيلات كان قد طلبها منا فى هذا الخصوص لنشرها فى كتابه المذكور . واليك ما جاء به فى هذا الصدد :

« من هو أبو الوفد — كانت خواطر الامة أثناء الحرب ثائرة والنفوس جائشة بتلمس منفذ للنجاة من الضغط الشديد الذى كانت السلطة العسكرية الانكليزية لا تفتأ توقعه على الافراد والجماعات .

ففكر المغفور له السلطان حسين كامل فى أن يكتب خطابا يوجهه الى صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى رأسا يسأله فيه حل المسألة المصرية بما يرضى الامة . وعهد الى صاحب الدولة رشدى باشا بتهيئة مشروع هذا الكتاب . ولكن مرض السلطان ووفاته حالا دون إنفاذ المشروع .

ثم زاد فى تقوية هذه الروح فى الامة واشعال نيران الشوق لاختطاط خطة لمطالبة الانكليز برد (الوديعة التى أخذتها الحكومة البريطانية تحت يدها لسكان القطر) ما نشر من مبادىء الدكتور ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكيه التى أعلنت فى ٨ يناير سنة ١٩١٨ . تلك

المبادىء التى تمنح الحق لكل أمة صغرت أو كبرت فى تقرير مصيرها واختيار الحكم الذى يرضيها . ثم ساد الاعتقاد بعد ذلك بأن البلاد لابد واصلة الى غرضها عقب التصريح الذى أذاعته الحكومتان الانجليزية والفرنسية بشأن البلاد المحررة .

ولقد اختلفت الروايات فى تعيين من الذى فكر بادىء الأمر فى مطالبة الانكليز جديا برد حقوق مصر بعد وفاة المرحوم السلطان حسين . ومن الذى فكر فى تأليف الوفد .

ففى رواية أن الأمير عمر طوسون هو الذى بدأ يجول بخاطره ذلك الامر منذ أعلنت مبادىء الدكتور ولسن . سواء أكانت نهاية الحرب تكون فى صالح الحلفاء أم لصالح أعدائهم . ولما كان هذا الموضوع الهام فى حاجة الى الدرس والتمحيص قبل انتهاء الحرب حتى لا يأتى يوم انعقاد مؤتمر الصلح إلا والبلاد مستعدة للمطالبة أمامه بحقوقها كاملة باعتبار أن المسألة المصرية دولية ليس لدولة أن تنفرد بالنظر فيها دون سواها فاتح سموه دولة محمد سعيد باشا فيما يجول بخاطره فاتفقا على اشراك سعد باشا معهما لبحث الموضوع .

وفى رواية أخرى أن سعد باشا ومحمد محمود باشا باشترا كهما

مع بعض أساطين حزب الأمة شعراوى باشا واحمد لطفى السيد بك وعبد العزيز فهمى بك كانوا يتباحثون هم كذلك فى هذه المسألة . وأن محمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك اجتمعا لدى سعد زغلول باشا بعزبته فى أواخر شهر سبتمبر سنة ١٩١٨ وتذاكروا مليا فى الكيفية التى يطالبون بها الانكليز برد حقوق البلاد . وانهم حين عودتهم قابلوا ابراهيم الهلباوى بك بالقطار ففاتحوه فيما كانوا يتباحثون فيه وكلفوه بنشر الفكره بين المحامين .

وهناك رواية ثالثة مؤداها أن صاحب الدولة حسين رشدى باشا وهو المسئول أكثر ممن عداه عن استرداد الوديعة التى تلقى الوعد بردها رأى من الانكليز عدم استعداد لانجاز ما وعدوا ففاتح زميله صاحب المعالى (الدولة) عدلى يكن باشا فى الأمر فاتفقا على مخاطبة من يثقان بهم من رجالات الأمة فأخذ رشدى باشا يستظهر بهم ويحضهم على القيام بمطالبة الانكليز بحقوق البلاد . ويقال إنه كان يستدعيهم اليه بواسطة سكرتيره فردا فردا وباسم غير اسمه حتى لا يلفت نظر السلطة العسكرية الى اجتماعاته بهم جميعا . ثم يتباحث مع كل منهم على حدة فى كيفية هذه المطالبة . وكان أول من خوطب سعد زغلول باشا ثم إخوانه عبد العزيز فهمى

بك وعلى شعراوى باشا واحمـــد لطفى السيـد بك . ولم نتمكن من معرفة تاريخ هـذه المقـــابلات . فرأى دولته من البعض ترددا من خشيـة غطرسة السلطة العسكرية وبخـــاصة فى ذلك الوقت الذى كانت فيــه وطأة الاحكام العرفيـــة قد اشتدت . ولـكن تشجيع رشدى باشا . وحثـــه الجماعة . وابداء استعداده لتضحيـــة كل شىء فى سبيل الذود عنهم حمـــل هـذا البعض على الثبات ثم على الاقدام .

وكانت الفكرة السائدة إذ ذاك هى الحصول عـــلى أقصى ما يمكن الحصول عليه من الانكليز .

وحدث يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ أن أقام دولة رشدى باشا وليمة عشاء رسميـــة بكازينو (سان استفـان) بمناسبة عيـد جلوس عظمة السلطان . وكان الأمراء والوزراء وكبار القوم مدعوين إلى هـــذه الوليمة . ففـــاتح الأمير عمـــر سعد باشا في الامر لمـــا له من الصفة النيابية حيث كان وكيلا منتخبا للجمعية التشريعيـــة . ولما يعهد فيه من الجرأة والقدرة على المناقشة ولتوفر قوة الامتناع لديه . فلم يشأ سعـــد باشا أن يتوسع معـه بل وعده بعرض الفكرة على أصدقائه عند عودته إلى القاهرة .

ثم اجتمعنا مرة ثانية فى ٢٣ أكتوبر بدار الحماية برمل الاسكندرية حيث كان السير ريجنالد ونجيت القومسير العالى البريطانى أقام حفلة شاى . فلم يكن الموقف والوقت ليسمحا لهما بالتحدث فيما تم . وفى صباح اليوم التالى تقابلا بالقطار الذاهب إلى القاهرة فتبسطا فى الحديث واتفقا على طريقة تنفيذ الفكرة . بأن يذهب جماعة الى أوربا للمطالبة أمام المؤتمر بحقوق البلاد . وأن يقام اجتماع من أعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات والأعيان للمشاورة في الامر . فان حالت السلطة دون تنفيذ ذلك كتبوا منشورا بمطالب الأمة وأبلغوه الى وكلاء الدول السياسيين بمصر .

فلمّح سعد باشا أثناء الحديث عرضا للأمير بأن تنفيذ هذا المشروع يستلزم نحو مائة الف جنيه . فلم يساير سموه فى حديث المال لاعتقاده أن هذه المسألة متعلقة بقرار الاجتماع المزمع انعقاده .

توالت بعد ذلك اجتماعات سعد باشا باخوانه . وكان أهم موضوع يتباحثون فيه هو تدبير المال اللازم للمشروع ولما كان جل اعتمادهم فى ذلك على الامير والامير لم يصدر منه تصريح فى هذا الشأن اعتمدوا فى النهاية على أنفسهم

وعلى المرحوم على شعراوى باشا الذى أعلن استعـــداده لدفع عشرة آلاف جنيـه . حتى انه لما فاتح أحـــدهم رشـدى باشا في هذا الموضوع وسأل دولته عن كيفية تدبير المـــال اللازم أجابه بقوله انهم على استعداد لذلك .

وفي يوم ١١ نوفمبر يوم أن عقـــدت الهدنة العـــامة طلب سعـــد باشا واثنان من اخوانه وهما على شعراوى باشا وعبـــد العزيز فهمى بك مقابلة القومسير العـــالى البريطانى كما أسلفنا . فلما سمع الأمير بالنبـأ أسرع بالحضور الى القاهرة لمقابلة سعـد باشا . فقـابله وكان مجتمعا باخوانه في داره . فـلم يخف عليه سعـد باشا جليـة الواقع بل صرح له بأن القومسير العـالى البريطانى ضرب لهم فعـــلا موعدا لمقـــابلته فى الساعة الحادية عشرة من صبـــاح يوم ١٣ نوفمبر . فسأله الأمير عمـــا إذا كان هو وأصحابه يرغبون فى الانفراد بالعمـــل أم هم يقبلونه معهم . فأظهروا استعـــدادهم لقبـول اشتراك سموه معهم رغمـــا عن الملاحظـات التى كانت تجـول بخـــاطرهم حـــول هـــذه النقطة . حيث كان استقر رأيهم فيما بينهم على أن ينفق كل واحـــد منهم على نفسه حتى لا يحتـــاجوا لمعـونة من الخارج .

وكانت نتيجة مفـاوضة الأمـــير معهم فى هذا الاجتماع أن

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لا بأس من الذهاب الى دار الحماية على أن تكون المحادثة بينهم وبين القومسير العالى البريطانى بصفة عامة جسا للنبض حتى لا تخرج القضية المصرية عن دوليتها . ثم يعقد الاجتماع العام الذى سبق الاتفاق عليه بقصر الأمير بشبرا فى ١٩ نوفمبر للمباحثة فيما ينبغى عمله حيال هذا الامر الخطير .

ومن ثم عاد سموه إلى الاسكندرية يهتم بارسال الدعوة الى هذا الاجتماع . وأرسلها بالفعل . وقد قيل ان سعد باشا واخوانه لما كانوا لا يأتون بعمل أو بحركة إلا بعد استشارة دولة رشدى باشا أظهروا لدولته أنهم يفضلون لو ظلت الهيئة التى تأخذ على عاتقها المطالبة بحقوق البلاد شعبية لا أثر لذى جاه فيها . فبينما كان الأمير منهمكا فى إرسال الدعوة للاجتماع إذ فاجأه رشدى باشا بمخاطبته تليفونيا من القاهرة يبلغه أن الحكومة قررت منع هذا الاجتماع . فحضر سموه إلى القاهرة وأكد له الوزير قرار الحكومة . وعلى ذلك أوقف الاجتماع .

فطن الأمير إلى المناورة . وشعر باليد التى تسعى لاقصائه عن الجماعة فولى وجهه شطر فكرة أخرى . واجتمع بدار محمد سعيد باشا بقصر الدوبارة مع اسماعيل صدقى باشا وحسن صبرى بك ومحمد عبد الخالق مدكور باشا وعلى

المنزلاوى بك والاستاذ زكى على وآخرين من الحزب الوطنى وغيرهم وتشاوروا فيما بينهم فى تأليف هيئة تسعى لتحقيق أمانى البلاد فى الاستقلال . فرأى هؤلاء أن من المصلحة ضم سعد باشا وأصدقائه اليهم . فبعد المداولة قرر المجتمعون تفويض الأمر لسمو الامير ومعه محمد سعيد باشا واسماعيل صدقى باشا وأمين يحيى باشا وحسن صبرى بك لمراجعة سعد باشا فى توحيد الهيئة التى تقوم بالمطالبة . فاجتمع هؤلاء فى اليوم التالى بفندق شبرد حيث خاطب الامير سعد باشا تليفونيا وطلب اليه مقابلته . وكان حينذاك سعد باشا مجتمعا باخوانه فى داره فهرع مليبا الطلب . ولكن محمد محمود باشا كان يعلم بوجود محمد سعيد باشا مع الأمير فخشى أن يرشحه سموه لرياسة الجماعة . فترك اخوانه وأسرع باللحاق بسعد باشا قبل مبارحته الدار وقال له ما معناه : « إياك وقبول رياسة أحد سواك . فانك أنت الرئيس » .

وهكذا تولى سعد باشا الرياسة . فلما وصل وقابل الامير وذاكره سموه في الانضمام اليهم وعده باستشارة أصدقائه فى ذلك وانصرف .

فلما علم الاخوان أن الأمير عمر يسعى فى تأليف هيئة سواهم من أعضاء الحزب الوطنى وغيرهم وخشوا الانقسام أفهم

سعد باشا الأمير أن من صالح القضية المصرية أن تبقى هيئة الوفد محافظة على صفتها الشعبية . وفى الوقت نفسه أرضى الذين كانوا يلوذون بسموه ويعينونه على إنفاذ مشروعه . وبعد المداولة تقرر عقد جلسة فى مساء اليوم المذكور بدار محمد سعيد باشا . فلما عاد سعد باشا الى إخوانه وعرض عليهم شروط الأمير وفريقه لم يقبلوا بعضها .

وحدث أن اجتمع سموه بعد ظهر ذلك اليوم ومعه محمد سعيد باشا باسماعيل صدقى باشا وأمين يحيى باشا في فندق شبرد . وكان للأخير تردد على القصر السلطانى فعرفهم أن عظمة السلطان يرى أن يترك الامير الاشتغال بالقضية المصرية وان يسافر من فوره إلى الاسكندرية . فلم يسع الامير إلا أن يصدع بالأمر » ١٠ ه

* * *

هذا ما قاله المرحوم احمد شفيق باشا عن تأليف الوفد المصرى ونحن نعلق على ما جاء فيه فنقول بصدد الرواية الثانية إن سعدا باشا لم يفاتحنا فى مقابلتنا له الاولى التى اقترحنا فيها عليه فكرة إرسال وفد من مصر إلى مؤتمر الصلح للمطالبة بحقوق البلاد فى مثل هذه الفكرة مطلقا ولا فى المرات التى تقابلنا فيها معه بعد ذلك . فلو كان قد فكر فيها قبلنا فلماذا لم

يفاتحنا فيها عند مقابلتنا له المرة الاولى فى ليلة ٩ اكتوبر بكازينو سان استفان وفى المرة الثانية يوم ٢٣ من هذا الشهر . وفى المرة الثالثة يوم ٢٤ منه اثناء الحديث الطويل الذى دار بيننا وبينه فى ديواننا بالقطار المسافر الى القاهرة فى ذلك اليوم وقد استمر هذا الحديث من محطة سيدى جابر إلى محطة القاهرة . وفي المرة الرابعة فى الاجتماع الذى اجتمعنا فيه بمنزله معه ومع شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك وابراهيم سعيد باشا . ففى جميع هذه المقابلات لم نسمع من سعد باشا أى كلمة أو إشارة تدل على صحة هذه الرواية . كما أننا لم نسمع من محمد محمود باشا أن هذه الفكرة قامت فى بعض الرؤوس من قبل عندما قابلناه فى فندق شبرد يوم ١١ نوفمبر وأخبرنا بأن سعدا باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك متوجهون الى دار الحماية يوم ١٣ من ذلك الشهر .

أما عن الرواية الثالثة الخاصة بالمرحوم رشدى باشا فلم نسمع بها قبل قراءتها فى كتاب شفيق باشا الآنف الذكر .

ما جاء فى مذكرات المرحوم سعد باشا عن تأليف الوفد

والآن نذكر لك بعض مقتطفات من مذكرات المرحوم سعد باشا فى شأن فكرة تكوين الوفد وقد ذكرها حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا في خطبته التى ألقاها فى الجلسة الثالثة للمؤتمر الوطنى فى يوم الأربعاء ٩ يناير سنة ١٩٣٥ ونشرتها جريدة الاهرام فى اليوم التالى . وهاك نصوصها كما وردت فى هذه الخطبة : —

قال معالى مكرم باشا :

« أيها السادة — قلت فى مستهل كلامى إن الوفد بدا بمجرد فكرة بين بعض المفكرين ثم اعتنق الشعب هذه الفكرة فتطورت الى عاطفة وانتقلت بذلك الفكرة من الرؤوس الى النفوس .

ولم اكن أدرى أننى فيما قلته قد استعرت تعبيرا يكاد يكون حرفيا للزعيم الخالد الذكر سعد صاحب الفكرة وزعيمها فقد رجعت إلى مذكراته رحمه الله فوجدت فيها

الاشارة الأولى الى فكرة تكوين الوفد تحت عنوان (فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٨) وفيها يقول ما يأتى حرفيا :

(ذهبت الى الاسكندرية للمعايدة وحضور وليمة رشدى باشا التى أقامها احتفالا بجلوس عظمة السلطان على أريكة مصر . . ثم قابلنى البرنس عمر وقال إنى أفكر فى أن يقوم من المصريين طائفة للمطالبة بحقوقها فى مؤتمر الصلح فقلت فكرة جميلة قامت فى بعض الرؤوس من قبل وقد آن الآن أوانها فقال تأمل فيها وانظر من يساعد عليها ثم انصرف كل منا عن صاحبه) .

(فكرة جميلة قامت فى بعض الرؤوس من قبل) تلك عبارة سعد يشير بها إلى الفكرة التى بدت له ولبعض اخوانه عن تكوين الوفد المصرى .

ولكنها لم ترد على أن تكون فكرة وفكرة حائرة ككل فكرة فى نشأتها ولذلك ترى سعدا يشير فى مذكراته فى اليوم التالى الى احتمال صرف النظر مؤقتا عن فكرة السفر لعدم الاهتداء الى طريقة اليه ثم لا يكاد يمر يوم حتى يعود الى توكيدها والسعى إلى تحقيقها قائلا :

(وسافرت في الغد بعد الظهر الى مصر فتلاقيت مع

عدلى وتكلم معى في تلك المسألة ورأينا الأوفق توسيط قنصل أمريكا وفاتح رشدى هذا القنصل فلم يجد عنده استعدادا لتأييد المسعى وقال ليس هناك إلا واحد من طريقين إما أن تطلب تركيا استقلال مصر بأن تقول إنها تركت اليها حقوقها وإما الالتجاء الى الحكومة الانجليزية) .

إذن تلك عقبة أولى أن تذلل ولكن سعدا لا يكون سعدا اذا أدركه الملل أو الفشل ولذلك تراه يشير فى مذكراته فى يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٨ الى أنه توجه الى الاسكندرية فى يوم ٢٢ أكتوبر وتكلم مع سمو الأمير عمر طوسون وبعض رجال الدولة فى الأمر — والى حضراتكم ما جاء فيها على لسان الزعيم الخالد نفسه : —

(توجهت اسكندرية يوم ٢٢ أكتوبر لحضور حفلة شاى عمومية دعانى اليها السر ونجت معتمد بريطانيا وتقابلت مع عدلى ومدحت ورشدى ومحمد سعيد والبرنس عمر وغيرهم . . . وشممت من عدلى رائحة أن المشروع الذى عرضه علينا رشدى لم يكن من بنات أفكار الاثنين وأنه لابد أن يكون مشتملا على سر ستكشفه الأيام ولقد اجتمعت بالأمير عمر فى القطار من اسكندرية الى مصر وتكلمنا فى موضوعات شتى وفهمت منه أنه يميل الى كتابة عريضة بعد انعقاد

مؤتمر الصلح بمطالب مصر الخ . .) .

إذن حتى الآن لا تزال الفكرة محل بحث وسعى ولكن سعدا لم يكتف بهذه المساعى بل اعتزم جريا على عادته في مواجهة الصعاب أن يواجه الأسد فى عرينه فقرر هو وزملاؤه زيارة المعتمد البريطانى للتكلم معه في وجوب سفر الوفد المصرى وتمت الزيارة في يوم ١٣ نوفمبر والى حضراتكم ما أثبته سعد فى مذكراته بصدد هذا اليوم التاريخى العظيم : —

(فكان خطر ببالنا أن نزور السير ونجت ونعلمه ضمنا بسفرنا ونسأله عن نية دولته فى مصير مصر فحدد لنا يوم الأربع ١٣ منه فذهبت مع على باشا شعراوى وعبد العزيز بك فهمى وجرى لنا معه حديث طويل مبين فى ورقة أخرى مضمومة لأوراق الوفد) .

ذلك تعليق سعد رجل التاريخ على يوم من أيام التاريخ . وهو تعليق بديع لأنه متواضع لا ادعاء فيه ولا دعاية . والواقع أن العظماء يكتبون التاريخ بأعمالهم فلو أنهم وصفوه بأقوالهم لكانوا ممثلين أكثر منهم عاملين .

كتب سعد ما تقدم فى مذكراته بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٨ ولم يكن الوفد قد تم تكوينه وكان صاحب السمو

الأمير الجليل عمر طوسون يسعى فى ذلك الوقت الى تكوين وفد من رجالات مصر فزار سعدا فى بيت الأمة وحادثه في هذا الصدد . واليكم ما كتبه الزعيم الخالد فى مذكراته فى ١٥ نوفمبر : —

(فى يوم الاثنين الماضى ١١ منه حضر الأمير عمر طوسون وكان حاضرا ابراهيم باشا سعيد ومحمد محمود باشا وعلى باشا شعراوى وعبد العزيز بك فهمى وأبدى رغبته فى عقد اجتماع للمذاكرة فى حالة مصر وما يجب أن يقدم لها من الخدمة الآن . فوافقت على ذلك وكتبنا أسماء كثيرين من الذين ينبغى دعوتهم وكان هو يعارض فى البعض ويملى البعض وبعد أن تم تعديد الأسماء التى يجب دعوتها كتبت صيغة الدعوة وأخذها الأمير لارسالها وحصل الاتفاق على أن يحدد يوم الانضمام إما يوم الثلاث القادم أو يوم الأربع وأن الأمير يشرف قبله بيومين فيتناول الشاى مع الآخرين عندى ثم انصرف الأمير ليوزع أوراق الدعوة) .

بيد أنه فى هذه الاثناء تدخل أهل السوء بالنميمة والدس بين سمو الأمير وسعد باشا فلم يكن من سعد رحمه الله إلا أنه واجه الأمر مواجهة واتخذ السبيل المباشر الى مقاومة الدساسين

الذين حاولوا الايقـاع بين سمو الأمـير وبينه وليس أبلغ فى وصف نفسية سعد من سعد نفسه فقـد جاء فى مذكراته مايأتى :—

(ورأيت أن أذهب الى الأمـير عمر طوسون وأزيل من نفسه أثر تلك النمائم فذهبت اليه ووجدت عنـده محمد باشا سعيد واسماعيـل باشا صدقى وأمين باشا يحيى وبينت له الحقيقة فى كل من تلك النمائم بعـد أن قلت له إنى رجـل حر واعتبر الكذب أكبر جريمة فاذا أخطأت خطأ أرى الاعتراف به أوجب وأطلب السماح عنـه لكنى لا أستحـل الكذب بحال من الأحوال ، فأظهر الارتياح الى بيانى وقال : الآن ارتحت . فقلت : ان المشروع بين يديك ونحن مستعدون لسماع طلباتك وملحوظاتك فيـه ونرجو أن تبـدى منها ما تشاء للنظر فيه . فقال : أفعل ذلك بعـد الاجتماع مع اخوانى والبحث معهم ثم أرسل اليك . ثم قلت لمحمد باشا سعيد : هذا شأن الأمير وما شأنـك أنت في الغضب ولماذا ؟ فقال : إنى غضبت لغضب الأمير . قلت : وأى ارتباط بين غضبك وغضب الأمير ؟ قال : كيف لا أغضب لغضبه !

(قلت : أنت حر فى ذلك ولكن بما أن الأمير قد أعلن رضاه فلا معنى للاستمرار فى غضبـك . وحصل أخـذ ورد من

هذا القبيل انتهيا برضاه أيضا . . . وعند الانصراف قال لى محمد باشا سعيد : إن هذه المأمورية إذا نجحت فاننا نقيم لك تمثالا من الذهب . قلت : هذا التمثال يكون للبرنس . وانصرفت) . اهـ

* * *

ونعلق على ما جاء فى الفقرة الأولى التى اقتطفها معالى مكرم عبيد باشا من مذكرات المرحوم سعد باشا فى هذا الصدد بأنه عندما عرضنا على سعد باشا فكرة إرسال وفد إلى مؤتمر الصلح للمطالبة بحقوق مصر لم يقل لنا : « إن هذه الفكرة قامت فى بعض الرؤوس من قبل وقد آن الآن أوانها » . واننا لم نسمع منه ذلك مطلقا فى جميع المرات التى تقابلنا فيها معه كما سبق لنا القول فى تعليقنا بهذه المذكرة على كلام المرحوم احمد شفيق باشا عن تأليف الوفد . ونحن لا نريد - معاذ الله - أن نعزو إلينا الفضل فى ذلك فمهما بذلنا فى سبيل هذا الوطن العزيز فاننا لا نزال ولن نزال مدينين له مدى الحياة . وغاية ما فى الأمر أننا أردنا إثبات هذه الحقيقة .

حول القضية السياسية المصرية

بلاغ

صدر عنا وعن حضرات أصحاب السمو الأمراء الموقعين عليه بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٠ بصدد المطالبة بحقوق مصر

أبناء مصر مواطنينا الأعزاء

يوم ما اقتضت الارادة الصمدانيـــة إيداع مصير مصر بين يدى من كان خالق مصر الحديثـة وخادمها منقـــذ المصرى ومرشده ألا وهو جـــدنا الأكبر وسيدنا الأعظم المرحوم (محمـــد على الأول) ، وجمعت القـــدرة الالهية فى شخص هـــذا البطل العظيم ، الحكمة والشجاعة فى أعمـــاله مع الصدق والولاء نحو مصر ، فجعلت المشيئة الربانية أن يعقب هـذا الشخص الجليل ذرية تقطن هذه الأرض الطاهرة مغمورة بنعمها ، فرض الله علينـــا بذا خدمة مصر وإخواننـــا المصريين والسير على أثر جـــدنا الاكبر لتحقيق آماله الشريفة ولتتميم أعماله النافعـــة لبـــلادنا والمطالبة بحقوق مصر والمصريين . وحيث أن الأمـة المصرية الشريفـــة التى هى سبب عظمتنا وشوكتنا وفخارنا قد

قامت بالواجب عليها قياما يجعل لها ولنا اعظم منزلة نتفاخر بها فى العالم بأسره . وبما أنه لم تبق من جميع طبقات أمتنا العزيزة طبقة إلا ونادت بأعظم صراحة وأجلى بيان مطالبة بحقوقها الشرعية المقدسة . والحق فقد جئنا نحن أولاد محمد على لا لنشارك أمتنا فى أمانيها ومقاصدها فقط بل لنضم صدورنا إلى صدور أفرادها ونجعل أيدينا فى أيديهم حيث اننا لسنا إلا روحا واحدا حتى نكون جسما لا يجبر وقوة لا تقهر فنطالب بحقوق وطننا . نطالب بحقوق أمتنا . نطالب بحقوقها الشرعية . نطالب باستقلال مصرنا استقلالا تاما مطلقا بلا قيد ولا شرط ؟

كمال الدين حسين — عمر طوسون — محمد على ابراهيم — يوسف كمال — اسماعيل داود — منصور داود

* * *

رد

على بلاغ اللورد ألنبى الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩
وقد أرسل الى فخامته بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٠
موقعا عليه منّا ومن حضرات أصحاب السمو الأمراء

بما أن جميع طبقات الأمة المصرية أعلنت شعورها

نحو وطنها وعبرت عن أمانيها طالبة الاستقـــلال التام لبـلادها . وبمـا أن هذا العمل الصادر من الشعب المصرى برهان ساطع قاطع على إخلاصه الذى لا يدع مجالا لأحـــد أن يتهمه بأنه يعمـــل تحت تأثيرات شخصيـــة أو عوامـل خاصة . وفضلا عن ذلك بمـــا أن جميع أعمـال الأمة المصرية المتحدة اتحادا صادرا من أعماق قلوبها تبرهن بكل جلاء على انهـــا منبعثة عن شعور حقيقى لم يدفعها اليـه سوى عواطفهـــا الحارة نحو الوطن . فعليه نقدم اليكم هـذه المذكرة لنحيط جنابكم علمـــا بأننا لا نقتصر على الموافقـــة التـامة على جميع مطالب الأمـــة المصرية بل ننضم اليها ليكون منا جسم واحـــد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر .

وتفضلوا بقبول فائق احتراماتنا ؟

كمال الدين حسين — عمر طوسون — محمـــد على ابراهيم
يوسف كمال — اسماعيل داود — منصور داود

* * *

بلاغ

صدر عنا وعن حضرات أصحاب السمو الأمراء الموقعين عليه
بتـــاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ على أثر نشر
مذكرة قواعد الاتفاق : (مشروع ملنر) .

أصدرنا بلاغنا المعلوم الذى قوبل بمزيد الاستحسان من جميع طبقات الأمة في ٣ يناير سنة ١٩٢٠ وجئنا اليوم فى هـــذا الوقت الخطير نبدى رأينا في مستقبل بلادنا الذى سيبت فيـــه كباقى أفراد الأمـــة التى نعتبر أنفسنا منها ونتشرف بالانتساب اليها وهو أن مبادئنا التى ذكرت فى ذلك البلاغ لم تتغـــير وأننا لا زلنا متمسكين بها أشد التمسك واننا لا نبرر عقـــد أى اتفـــاق ينافى أو ينقص استقلال مصر مع سودانها استقلالا تاما حقيقيا بلا قيد ولا شرط .

هذا هو رأينـــا فى المسألة الخطيرة وللأمـــة الرأى الأعلى فيها والله يهدينا جميعا الى الصواب ؟

عمر طوسون ـ اسماعيل داود ـ سعيد داود ـ محمد على ابراهيم

حديث

مع فضيلة الأستاذ الشيخ عبد المجيد اللبان
حول مشروع ملنر وبلاغ حضرات أصحاب السمو الامراء بصدده
نشرته جريدة الاهرام فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٠

قال فضيلة الأستاذ الشيخ عبد المجيد اللبان :

لما كانت الأمة المصرية تحفظ لسمو الأمير الجليل عمر طوسون آثاره النافعة فى خدمة البلاد وتقدر جهاده الصادق فى سبيل تحقيق أمانى الوطن وتعترف له بالسبق فى سبيل المكرمات وتعضيد المشروعات النافعة وكانت كل دعوة تصدر من سموه تقابل من الأمة بالاهتمام اللائق بمقامه الكريم ، كان لبلاغ حضرات أصحاب السمو الأمراء الأخير حركة فكرية ظهر أثرها على صفحات الجرائد أو على ألسنة الخطباء وتناول بعض الكتاب البلاغ للنظر فى أسلوبه ومعناه وفي الظروف التى صدر فيها بعناية كبيرة كادت تبعد بهم عن النظر فى مشروع الاتفاق وتحول بعض الجهود المهمة عن الاتجاه النافع .

ولما كنت اعتقد ما يعتقده كل مصرى من أن وفرة

إخلاص سمو الأمير وشغفه الزائد بأن تنال البـــلاد حقوقها كاملة هما اللذان حمـلاه على التقدم بهذا البلاغ الى الامة ، ورأيت بعض الناس قد بعدوا عن فهم المراد من هذا البـــلاغ ، انتهزت فرصة عودتى الى الاسكندرية والتشرف بزيارة سمو الامـــير فحادثت سموه فيما يقصده حضرات أصحاب السمو الأمراء من هذا البـلاغ الذى فهم منه بعض الناس أنه قصد به التـــأثير فى الرأى العـام لحمـله على خطة معينة . فأجابنى ـ حفظه الله : « بأنه يقـــدر جهاد العـاملين حق قدره وتسره نهضة الامة واحتفـاظها بحقوقهـــا ، وأنه وإن كان رأيه الخاص الذى يتمسك به كل التمسك هو وجوب حصول البـــلاد على حقوقهـا كاملة غير منقوصة ، فهو يحـــترم رأى الامـة لأنه رأى الجماعة التى يتحتم احـــترام رأيها . وان بلاغ الامراء انمـــا هو مجـرد إبداء لرأيهم كأفراد مصريين يودون لأمتهم نهـــاية الـكمال . وانه لا يقصد به التـــأثير فى الرأى العام أو تحويل اتجاهه . وان كل رأى تراه الامـــة فهو يحترمه ويجله . وان شعاره سيظل دائمـــا النهوض بمصر والعمل لابلاغهـا السعـادة التى يجب أن يتمتع بهـــا الشعب المصرى العريق . وان هـــذا المعنى هو الذى تشير اليـــه خاتمـة بلاغنا حيث أسندنا الأمر فى النهاية الى الامة وجعلنا لها الـكلمة العليا فى مشروع الاتفاق » .

فشكرت لسموه هذا الاخلاص السامى وتلك الغيرة المحمودة واستأذنته فى إذاعة هذا حتى يدرك جمهور الأمة المرمى الحقيقى الذى قصد من هذا البلاغ فأذن سموه بذلك وأقره .

تلك هى العاطفة الجليلة التى دعت حضرات أصحاب السمو الامراء الى التقدم بابداء رأيهم الذى هو غاية الاخلاص ونهاية الرغبة الأكيدة فى خدمة البلاد مع احترام رأى الجماعة والنزول على حكمها . وذلك مظهر من أجل مظاهر الديموقراطية الصحيحة نضيفه مأثرة أخرى الى مآثرهم الخالدة .

فالى الشعب المصرى الناهض الذى يقدر اخلاص العاملين وجهاد المجاهدين قدره ، وإلى الامة المصرية الكريمة الراغبة فى الحياة الحرة ، أعلن هذه الحقيقة الناصعة إحقاقا للحق وإزهاقا للباطل ، سائلا المولى عز وجل أن ينجح مقاصدنا وأن يديم هذا التساند والتعاضد بين الأمة وأمرائها العاملين الاحرار وان يوفق الساعين لخلاص البلاد إلى أقوم سبيل . إنه سميع مجيب .

* * *

احتجاج

على تصريح المستر تشرشل الوزير البريطانى
فى خطابه الذى ألقاه فى مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٢١

إنه لمناسبة ما صرح به المستر تشرشل فى خطابه الذى ألقاه فى منشستر من أن الوقت لم يحن بعد لسحب الجيوش البريطانية من القطر المصرى لأن ذلك يدفع رعاع مصر والاسكندرية الى القضاء على الجاليات الاوربية — قد اجتمع لدينا جمهور من الاعيان والتجار والمحامين والاطباء نائبين عن مدينة الاسكندرية للبحث فى الحالة الحاضرة ورأوا أنه :

حيث أن الذى أهاب بالمستر تشرشل إلى ذلك التصريح إنما هى الحوادث التى جرت فجأة فى بعض احياء مدينة الاسكندرية دون غيرها من باقى مدن وقرى القطر المصرى التى يقطنها عدد كبير من الاجانب على اختلاف الطبقات ومع ذلك فهؤلاء لم يمسهم أحد بسوء وما زالوا يعاملون أحسن معاملة وعائشين بين مواطنيهم المصريين على أتم وفاق ووئام من قديم الزمن كما شهدوا بذلك هم أنفسهم بعد وقوع

الاضطرابات الأخيرة .

وحيث أننا لا نوافق أن يتخذ المستر تشرشل هـذه الحوادث المحليـة الفجائية حجة يركن اليها خـلافا للوعود والعهود الرسمية المتكررة التى قطعتها بريطانيـــا العظمى باخـلاء القطـر المصرى ولتصريح نائبها السامى فى مصر فيما يتعلق بحـــرية المخابرات .

وحيث أن خطة المستر تشرشل هـــذه نظـرا لكونه وزير المستعمرات تدل الدلالة الواضحـة على نوايا الحكومة البريطانيـة وتجعـــل المخابرات مستحيلة لانهـــا لا يمكن أن تؤدى إلى تحقيق أمانى المصريين الوطنية وإنالتهم الاستقلال التام ،

فلذلك ، تقرر ما يأتى : —

أولا — الاحتجاج على تصريحات المستر تشرشل .

ثانيا — عدم الموافقة مطلقا على الدخول في المخابرات .

ثالثا — تبليغ هذا القرار لعظمة السلطان ولحضرات رئيسى الوزارتين المصرية والبريطانيـــة ولنائب الملك والصحافة الوطنيـة والانجليزية ؟

عمر طوسون

٢٠ فبراير سنة ١٩٢١

رد

حضرات أصحاب السمو الامراء

على تصريحات الأمـــير ابراهيم حلمى

التى نشرت فى الجـــرائد فى ١٦ مارس سنة ١٩٢١

نحن أعضاء أسرة محمد على قد اطلعنا بمزيد الأسف على ما نشرته الجرائد نقلا عن جريدة التيمس تلك العبارة المنسوبة الى أحدنا الأمير ابراهيم حلمى فقد جئنا بهذا نعرب عن أسفنا العظيم على ما وقع منه واستيائنا الشديد مما كتبه . ونحن نكرر بمزيد الفخر تضامننا مع باقى طبقات الامة المصرية فى أمانيهـــا القومية — حقق الله الآمال ؟

٢١ مارس سنة ١٩٢١

كمال الدين حسين - عمر طوسون - عزيز حسن - على فاضل - عثمان فاضل - يوسف كمال - اسماعيـــل داود - عبـاس ابراهيم حليم - منصور داود - عـــادل طوسون - عمر حليم - سعيد داود - محمد على ابراهيم - سعيد طوسون - حسن طوسون .

* * *

اقتراح

بشأن اختلاف الآراء فى موضوع المفاوضة مع بريطانيا

نشرته الجرائد المصرية يوم أول مايو سنة ١٩٢١

الآن وقد اختلف مفكرو الأمة وزعماؤها فى الرأى اختلافا بينا لا نأمن عاقبته ، وان كان الى هذه الساعة لم يخرج عن حد الجدل بالتى هي أحسن ، يجب أن نحصر تشعب الآراء فى دائرة الشورى التى شرعها الله وأجمع عليها العقلاء ووضع أنظمتها المتشرعون لتكون نبراسا نهتدى به الى الصواب وليظهر الحق بتأييد الأغلبية له وانحياز الأكثرية اليه . إذ ليس فى الاتفاق على رأى واحد مطمع لأمة من الأمم في مثل مسألتنا الحاضرة ولا فى ترك الخلاف يتفاقم بدون معالجته بهذا الدواء الناجع إلا الشر المستطير .

على أننا لسنا حتى الساعة مع المتشائمين من جراء هذا الاختلاف بل بالعكس نرى من خلاله صفوف الامة تزداد تماسكا وقوة وراء المطلب الاقدس للوطن العزيز . ولكن ليس معنى ذلك ترك الخلاف يتشعب وتعدد الآراء يلقى على جمال اتحادنا حجابا كثيفا . فاذا لم نحل هذه العقدة بالاتفاق في أقرب وقت

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وجب تحكيم الأمة والبت في الأمر برأيها الذى هو رأى أكثرية الذين ينوبون عنها فان الأمة هي صاحبة الحق وحدها . والوفد والوزارة الحاضرة اذا قلنا انهما يمثلان الأمة فى صورة مصغرة لكنهما لم يتفقا فيجب الرجوع اليها . والرأى فى تحكيم الأمة فى الخلاف الحاضر وكل خلاف يستجد فى المستقبل فى القضية المصرية أن تشكل جمعية وطنية (بالانتخاب) فى الحال من أوسع دائرة حتى أن عموم طبقات الأمة تكون ممثلة فيها تمثيلا صحيحا فتوجد بذلك هيئة عالية المقام تكون كلمتها المسموعة وقولها الفصل فوق كل خلاف بين الاحزاب والافراد . وبعد تشكيلها تنعقد تحت رياسة رئيس تنتخبه ثم تعرض عليها مسألة المفاوضة فتقرر أتدخلها أم لا . واذا قررت هذه الجمعية الوطنية العليا مسألة الدخول فى المفاوضة تضع قواعدها وتعين المفاوضين ويعين من بين أفرادها جماعة تكون من جهة متصلة بالمفاوضين لتعلم ما يفعلونه وتمدهم بأفكار الامة . ومن جهة أخرى تكون مراقبة لعملهم ومتصلة بالأمة .

ويجب قبل البدء بتنفيذ هذا الاقتراح بل يجب منذ الآن رفع الاحكام العرفية والرقابة على الصحف حتى نكون فى جو خال من كل غبار كما يلزم أن تكون المفاوضة فى مصر ليكون المفوضون المصريون على اتصال دائم بالامة وليتبادلوا معها الرأى

تبادلا يؤدى الى نتيجة إذ لا يتيسر لهم اذا كانوا فى لندرة الوقوف على آرائها بسهولة ولا تبادل الرأى معها بحرية تامة بخلاف المفوضين الانجليز فان لهم من الوسائل ما يمكنهم وهم فى مصر من مخابرة حكومتهم كما لو كانوا في بلادهم .

وليس تحقيق هذا المشروع بعيداً اذا كانت انجلترا تريد الاتفاق بحسن نية مع المصريين وترغب فى الوصول اليه في أقرب وقت لأنه حينئذ يجوز رضاء الامة بخلاف الوسائل التى عمدت اليها الى الآن فانها لم تجد نفعا وقد ضاع معها الوقت وسيضيع عبثا .

هذا هو رأينا أدلينا به لاعتقادنا أن الشورى هى الدواء الحاسم لكل خلاف وهى الوسيلة الوحيدة لتقرير أمور الامم ومصالحها العامة وقطع أسباب الاختلاف بينها . وقد فرضتها الشريعة الاسلامية وأقرتها الأمم الراقية وبذلت فى سبيل تقريرها المهج والأرواح ؟

عمر طوسون

* * *

حديث

مع مكاتب جريدة المقطم الاسكندرى بصدد الاقتراح السابق نشرته الجريدة المذكورة فى ٦ مايو سنة ١٩٢١

قال مكاتب المقطم الاسكندرى :

نشر المقطم وغيره من الصحف اقتراح حضرة صاحب السمو الأمير الجليـــل عمر طوسون فلقى ارتياحا عظيما من الرأى العام وانهالت التلغرافات على سمـــوه وكلها تحبذ الاقتراح وتطلب سرعة العمل به كقاعدة للتفـــاهم والاتحـــاد . وليس بين المصريين ولا الشرقيين من يجهل مكانة الأمير العظيم من قلوب الأمة أو ينكر مآثره الجليلة فى كل شدة وملمة . وتلك أياديه البيضاء ومكارمـــه الغراء شاهدة بعلو فضله وسمـــــو قدره . وتلك تصريحاته القديمة والحديثة ناطقـــة بثاقب فكره واصالة رأيه حتى عرف بميـــله الديموقراطى ونزعته الوطنية الصادقة فلا يرمى إلا عن قوس الأمة ولا ينزل بقوله إلا على رأيها ولا ينصح فى احاديثه إلا باسترشادها وحكمها . ولهـــذا رأينا الشعب يحترم تلك النصائح والارشادات ويجل صاحبها ويهتم اهتماما خاصا باقتراح سموه الأخير .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ولما كان الأمر يتعلق بمصير أمة برمتها وبالفصل فى مستقبل بلاد عريقة بمدنيتها وعلومها وكان فى الاقتراح فقرات أشكلت على الجمهور فلم يتفهم حقيقة مراميها ، تشرفت بمقابلة سمو الامير فلقيت منه ما طالما عرفته عنه من فضل جم وعقل راجح وحلم واسع ورأى سديد . وبعد أداء الاحترام اللائق بمقامه استفهمت عن أمور فى الاقتراح فأجابنى عنها بصراحته المعهودة .

قلت : ان سموكم دعوتم الى تأليف جمعية وطنية بالانتخاب تكون الهيأة العالية ولها القول الفصل فى الاحوال الحاضرة مع أن فى البلاد هيأة هي الجمعية التشريعية .

فقال : « اننا لا ننكر فضل أعضاء الجمعية التشريعية وحسن بلائهم فى دور انعقادها ولكن المدة القانونية مضت عليها كما انها فقدت بعض أعضائها فأصبحت بحكم القانون والعرف منحلة . هذا علاوة على أن الجمعية الوطنية المطلوب تأليفها يجب أن تكون برمتها ممثلة للأمة ومنتخبة منها (ويقصد سموه أن بين أعضاء الجمعية التشريعية من كانوا معينين تعيينا) وأن يكون الانتخاب شاملا لجميع الطبقات بلا استثناء ليبدى كل رأيه بحرية » .

وهنا أعربت لسموه عن طول الزمن الذى يقتضيه مثل هذا العمل توصلا الى ضبط التصويت فى جميع أنحاء البلاد

ونحن على عجل من أمرنا لتأليف الوفد الرسمى .

فحدجنى بنظر الحكيم الخبير وقال : « كم من الزمن يقتضى ذلك ، أشهر أم شهران أم ثلاثة أشهر ؟ فلنصبر هذه المدة الوجيزة لننظم عملنا إرضاء للأمة وحرصا على حقوقها بعد أن صبرنا السنين الطويلة . إذ ليس المهم عندنا أن نقيس أعمار الامم بالشهور والسنين بل بالاعمال المفيدة للوطن . ولذلك يجب جعل اعمالنا فى هذه الجمعية مبنية على أساس متين وقاعدة وطيدة لنأمن العثار » .

وتطرقنا فى الحديث الى مسألة رفع الاحكام العرفية فقلت : سمعت أن الخبيرين فى مثل هذه الاحوال يرون صعوبة عظيمة فى الغاء هذه الاحكام ويقولون انها تكلف الحكومة مبالغ طائلة إذ هناك كثير من الامور التى نفذت تحت الاحكام العرفية فلو رفعت لطالب كثيرون بتعويضات باهظة من نزع ملكيات ودفع ضرائب كضريبة الخفر الخ . وحينئذ تكون المسئولية على الحكومة المصرية .

فقال سموه : « إنه لا يعرف قانونا حسب رأيه الخاص يلقى التبعة على الحكومة المصرية لأن ما عمل كان بأوامر عسكرية محضة فمن صدّر تلك الأوامر فهو المسئول عنها . أما المنازل والعقارات التى انتزعت من الاعداء فعلى مصلحة (املاك

الاعـــداء) ، تسويتها وليس على الحكومة اقل تبعة فى ذلك . وعليه يجدر بالحكومة إلغاء الاحكام العرفية والرجوع الى الحالة العادية فى البلاد » .

قلت : ولكن قيل ان أولئك الخبيرين يخشون متى ألغيت هـذه الاحكام من احالة المعتدين على الجنـود أو المتهمين بالاعتداء عليهم الى (المحكمة المخصوصة) ولها الحق فى الحكم بالاعدام .

فقال : « لا خوف من ذلك لأننا أمة مسالمة تبذل جهودها المشروعة لنيل حريتهـا وحقها من غير اعتداء على أحد ، وفى استطاعتنا تحذير الأهالى من سوء العواقب . وإننا نؤكد أن ذلك لا يقع مطلقا » .

وانتقلنا الى الكلام عن المفاوضين فقلت :

إن اقتراح سموكم يرمي الى ان الجمعية الوطنيـــة تضع قواعد المفاوضة وتعين المفـــاوضين مع أن الحكومة الانجليزية طلبت ذلك من عظمة السلطان .

فقـــال سموه : « إن المسألة تتعلق بالامـــة . وقـــد أثبت عظمة السلطان حبه لخير الامة كما أظهرت انجلترا رغبتها فى الاتفاق مع الامة فلا مانع بعد هـــذا يمنع الامة من أن

تتولى شؤونها فى هذه المسألة حتى إذا عينت المفاوضين ووضعت لهم قواعد المفاوضة وقدموا لها نتيجة اتفاقهم تقرهم عليها لأنهم فى هذه الحالة لا ينزلون إلا على رأيها ولا يبرمون اتفاقا إلا على قواعدها وبمشورتها . أما اذا كانوا معينين من غيرها فلا يأمنون معارضتها وإقامة العراقيل في سبيل الموافقة على ما يعملون » .

وسألت سموه عن السبب في جعل المفاوضات هنا بدلا من انجلترا فأشار الى بعد المسافة بين البلدين وعدم توفر وسائل المخابرات السريعة للمفاوضين المصريين بعكس الحالة اذا كان المفاوضون الانجليز هنا .

وختم سموه كلامه بالثناء على العاملين المخلصين معربا عن أمله بالوصول الى حل المسألة باتحاد البلاد وتماسك الأيدى الوطنية العاملة .

وهنا شكرت لسموه هذه التصريحات الصريحة الدالة على سداد رأيه وعظم وطنيته .

* * *

نداء

الى أبناء الاسكندرية

نشر فى الجرائد المصرية فى ٢٢ مايو سنة ١٩٢١

بلغنا مع أشد الأسف ما حدث من أشخاص غير مسئولين فى أثناء المظاهرات السلمية مثل مهاجمة بيوت بعض المخالفين لكم فى الرأى والتقاذف بالاحجار فى الشوارع الأمر الذى ما كنا ننتظر صدوره من أى مصرى ونحن قوم نريد الاستقلال ونطالب بالحرية ، وأساس هذا المبدأ احترام كل فريق لرأى الآخر وعدم الحظر على أحد وإن شذ فى رأيه . وإذا لم نحترم هذا المبدأ فلماذا نشكو من ضغط الانجليز على حريتنا ومصادرتهم لنا فى آرائنا ؟ وكيف بعد هذا تريد طائفة منا إرغام مخالفيها على اتباع رأيها بالقوة ؟

فنرجوكم أشد الرجاء الاقلاع عن هذه الخطة التى تضر بقضيتنا المقدسة اكبر ضرر وتشين سمعتنا وتحط بكرامتنا . ونناشد كل مخلص لوطنه محب لبلاده أن يجتهد فى منع ما يثير شبه الاجانب فينا ويبعد عطفهم عنا ويلصق التهم الباطلة بنا . واننا لا نقول هذا انحيازا الى جانب الوزارة لاننا غير موافقين على خطتها

كما أظهرنا فى اقتراحنا ولـكن الواجب هو الذى دفعنـــا أن نبين لكم الخطر الذى ينجم عن سلوك طائفة منا فى غير المسلك القويم ـ هدانا الله جميعا إلى الصواب ؟

عمر طوسون

* * *

نداء آخر

إلى أبناء الاسكندرية ندعوهم فيه الى الهدوء والسكينة

نشر فى الجرائد المصرية فى ٢٧ مايو سنة ١٩٢١

أبناء بلدتنا الأعزاء

ان الحوادث المحـــزنة التى وقعت فى الاسكندرية في الايام الاخـــيرة آلمتنا أشد الايلام وملأت قلوبنا أسفا وغما خصوصا لوقوعها فى أدق ظرف لقضيتنا المقدسة . فنحن باسم الوطن الفدى وبحق ما علينا له ومحبتكم له نناشدكم أن لا تقابلوا الشر بمثله ولا تخرجوا عن دائرة الاعتـدال . وأن تحـافظوا على ما بيننا وبين النـازلين فى بلادنا من الاجانب من روابط الصداقة وحسن المعـــاشرة . وليطلب كل منكم من مواطنيه بالـكتابة والخطابة فى

المساجد والكنائس والمعابد وفى كل مجتمع ، أن يتخـــذوا رائدهم الهـدوء والسكينة وسعة الصدر ودفع السيئة بالتى هى أحسن مع إكرام ضيوفكم الاجانب كما عودتموهم ، فذلك أبقى للمودة . فان فعلتم ولا نخالكم إلا فاعلين فانكم بذلك تبرهنون من جـديد على فساد كثير من المزاعم التى تنسب اليكم ، وتبطلون بعملكم هذا كل دسيسة يريد الغير أن يوقعكم فيها وبذلك تخرجون فائزين ـ هـدانا الله وإياكم إلى الطريق القويم ؟

عمر طوسون ـ محمـــد عبانى باشا ـ احمـــد يحيى باشا ـ منصور يوسف باشا ـ الشيخ محمد سعيد باشا ـ محمود الديب باشا ـ عبد الله الغريانى باشا .

* * *

التماس

مرفوع منا ومن حضرات أصحاب السمو الامراء الموقعين عليه

الى حضرة صاحب العظمة السلطان فؤاد الاول

فى مارس سنة ١٩٢٢

حضرة صاحب العظمة سلطـــان مصر والسودان مولانا السلطان الأعظم .

يا صاحب العظمة

لما كان أجل ما نتمناه نحن أحفاد محمـــد على هو تحقيق أمانى جدنا من نيل بلادنا استقلالها ذلك الاستقلال المطلق الذى من أجله عمل مؤسس أسرتنا فيما مضى من الازمان وعمل المصريون المخلصون ما دوّنه لهم التاريخ .

ولمـــا كنا نشعر فى أنفسنا نحو وطننـــا المحبوب وأمتنا المصرية العـــزيزة من وجوب التفادى الذى لا حـــد له ولذلك العـرش الأجل من الاخلاص والاجـــلال مايجعلنا جـــديرين بشرف الانتساب الى مؤسسه الأعظم خـــادم مصر الاصدق ، فلنا اليوم مزيد الشرف بأن نتقـــدم الى سدتكم العلية لنرفع التماسنا هذا ونحن واثقون بأن ما نعرضه على عظمتكم من الرجاء انما هو ملخص الامانى القومية .

يا صاحب العظمة

مضت أيام عـــديدة بل سنين طويلة واخواننا المصريون البواسل يبذلون حتى دماءهم وأرواحهم لاسترجاع حقوقهم المقدسة ولاسترداد استقلالهم الشرعى والمطلق الى أن جاءت ساعة انتصار الحق على الباطل . ولمـــا لم يكن لانكار حقوقهم عليهم من مسوغ ظهر الحق وكان الله نصيرنا حتى اعـــترف للأمة المصرية

بجزء من كليات حقوقها فأصبحت مصر مستقلة والحمد لله بفضل إخلاص بنيها ومجهودهم العظيم جعله الله استقلالا أبديا وهو على كل شيء قدير . فكانت همة اخواننا المصريين أعظم ما نعجب به كما أن انتسابنا إلى الأمة المصرية كان وسيكون على الدوام أجل ما نتفاخر به إلا انه وجب علينا ـ وهذا واجب ورثناه عن جدنا ـ أن نكون أول من يتفادون وينضمون للمحافظة على تلك الحقوق .

ولما كان شخصكم الكريم ـ وذلك بمناسبة تشرفكم بأشغال عرش محمد على ـ أحق من أن يدرك هذا الواجب وضرورة القيام به ، كان هذا ما جرأنا على أن نوجه ملتمسنا هذا نحو حضرتكم العلية ، لا بقصد لفت نظر أو تنبيه ، الامر الذى ما كنا نسمح لأنفسنا بالاقدام عليه ، كلا ، بل لوجوب مشاركتنا لمجموع أمتنا فى طلبها العادل ألا وهو إعلان استقلال مصر المطلق مع سودانها . وذلك فى داخل بلادنا وفى خارجها مع تأييدنا لرغبة المصريين فى أن يترك لجمعية وطنية وحدها حق البحث والتنقيب ، وكذا الاجابة على كل الأوجه الأخرى والنقط العديدة المذكورة بالوثيقتين المقدمتين إلى الحكومة المصرية من لدن دولة بريطانيا العظمى عن يد صاحب الفخامة مندوبها السامى مع بقاء الدستور من الاختصاصات الاولى لهذه

الجمعية الوطنية وحـــدها . هـــذا مع رجائنـــا لأن تجرى الانتخـــابات بالحرية التـــامة ، وان يـكون ذلك عاجـــلا على قدر المستطاع ، مع طلب إلغاء الاحكام العرفية أولا ، ومنح الصحافة حريتهـــا ، وفى الوقت نفسه إعادة جميع المبعـدين عن أوطانهم ، والعفو عن غـيرهم جميعا سواء أكانوا خارج القطر أم داخله ، حيث ان بقاء ما ذكر على حاله ، وبقاء الجيوش البريطانية بمصر ممـــا لا ينطبق على أحكام الاستقلال التام ولا على مبادىء الحرية الشخصية .

هذا ياصاحب العظمة ما تناجينا فيه ورأينا من الواجب علينا أن نرفعه الى مقامكم الأعلى .

وإنا ياصاحب العظمة لعرش جـــدنا الخادمون ، ولذاتكم العلية المجلون ؟

٣ مارس سنة ١٩٢٢

كمال الدين حسين ـ محمد على ـ يوسف كمال ـ عمر طوسون ـ اسماعيل داود ـ فاضل عثمان ـ عباس ابراهيم حليم ـ على فاضل ـ عمر ابراهيم .

* * *

خطاب

أرسلناه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس لجنة الدستور العمومية

بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٢٢

حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا

إن لجنـــة الدستور التى ترئسونها دولتكم يجب أن يكون عملها مطابقا لرغبات الأمة ومسألة السودان من أمهات المسائل الشاغلة للرأى العام المصرى . وكان الواجب على الوزارة الحاضرة أن تحصل على الاعتراف ببطلان اتفاقيـــة السودان سنة ١٨٩٩ وتجعل حل هذه المسألة من الشروط الاساسية التى لا يمكن تشكيل الوزارة قبل البت فيها .

ولكن إذا كان هـــذا قد فات الوزارة مع مزيد الأسف فلا يصح أن يفوت دولتكم وحضرات اخوانكم أعضاء لجنـــة الدستور .

لذلك جئنا بخطابنا هـــذا مذكرين دولتكم بوجوب اعتبار السودان ضمن حدود البلاد كما كان قبل الاحتلال ، ووجوب

تشكيل مجلس نوابنـــا من المصريين والسودانيين على حد سواء حتى يجلس نواب اخواننـــا سكان السودان المصرى مع زملائهم سكان الوجهين البحرى والقبـــلى ويعمل الجميع للمصلحة المشتركة التى لا انفصام لها أبدا .

واقبلوا فائق احترامنا ؟

* * *

حديث

مع مكاتب المقطم الاسكندرى حول تمثيل مصر فى مؤتمر الشرق

نشرته الجريدة المذكورة فى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٢٢

قال مكاتب المقطم الاسكندرى :

اهتمت البلاد برمتها بمسألة تمثيل مصر فى مؤتمر الشرق القادم ، وانبرى الأفراد والهيئات للتعبير عن آرائهم فى الحالة الجديدة . وقد اختلفت هذه الآراء باختلاف النزعات والنظريات بين من يحبذ عمل الحكومة المصرية ومن يطالبها بأخذ رأي الامة قبل الاقدام على تنفيـــذ المشروع .

ولما كان حضرة صاحب السمو الأمـــير عمر طوسون

فى مقدمة الأمراء اهتماما بالمسألة المصرية ، وخصوصا ان الأمة بأسرها تنظر إلى كل ما يصدر عن الأمـــير الجليل بالثقـة التامة لاعتقادها أن سمـــوه يرى عن قوسهـــا وينزل عند إرادتها ، رأيت أن أستجلى رأيه فى أهم الشؤون الحاضرة ، وهو تمثيل مصر فى مؤتمر الشرق القـادم . فتفضل سموه وقابلنى بلطفه المعهود وطلاقة محياه المأثورة عن أخلاق العظماء والأمراء . وبعد أن تحدثنا عن أمور شتى قلت : وما رأي سموكم فى خبر تمثيل مصر فى مؤتمر الشرق ؟

فالتفت إلى وقال : « إننا نشك فى هـذا الخبر ولا نعلم مبلغه من الصحة ، ومع ذلك فقد نشر بصيغ مختلفة اختـلافا بينا حتى كثرت الأقوال فى المصدر الذى حرك هـذه المسألة . إذ يقول البعض إن الحكومة المصرية وحدها هى التى طلبت هذا الطلب . ويذهب آخرون إلى أن الوطنيين العاملين فى مصر وفى الخارج هم الذين طلبوه ، إلى غـــير ذلك من الاقوال التى تبعث على الحيرة وتثير الشكوك . ولا ندرى ما الذى يمنع من سعى فى هذه المسألة ـ ان كان هناك سعى حقيقة ـ أن يخبرنا عن نفسه ويوقفنا على الحقيقة وعلى النتيجة التى وصل اليها فى مساعيه لتكون الأمة على بصيرة فى هذا الموقف الحرج » .

قلت : ولكن اسمحوا لى أن أسألكم رأيكم فى التلغراف الذى

نشرته جريدة الاهرام لو فرض أنه كان صحيحا ؟

فقال : « إن ما نشرته جريدة الاهرام يفيد أن الحكومة استعانت بالانكليز فى طلب التمثيل . ورأينـــا - إذا صدق هذا الفرض - أن الحكومة تكون قد أخطأت خطأ ظاهرا وجرت البلاد إلى خطـــر محقق لأن تمثيلنا بواسطة الانجليز يؤيد تبعيتنا لهم . وليس بغائب عن الاذهان تمثيـل مستعمرات انجلترا فى مؤتمر فرسايل وهو أكبر مؤتمر دولى بهذه الواسطة نفسها . فلنكن على أشد حذر ويقظة . ولنحتفظ بدولية قضيتنا واستقلال بلادنا أشد احتفاظ . ولا يغرنا مجرد ما نتخيـله من الفوائد فى دخول هـــذا المؤتمر أن نحكم أمرنا فى دخوله ونتيقن الصبغة أو الصفة التى نكون عليها فيـــه . ولا ريب أن الضرر يكون أبلغ إذا دخلنا المؤتمر بهذه الوسيلة وانفرط عقـده على لا شىء فاننا بذلك نكون قد سجلنا على بلادنا أمام مؤتمر دولى تبعيتنا لدولة أخرى من دون أن نحصل على طائل أو على فائدة لنا . فاعتمادا على ما تقدم نرى أن عدم ذهابنا الى هذا المؤتمر خير لنا من توجهنا اليه بهذه الصفة للأسباب التى بيناها لكم » .

فقلت : ولكن لا يفوت سموكم وأنتم الواقفـــون على حقائق الحال ان ليس للحكومة ممثلون فى الخارج فكيف ترون أن يكون طلب التمثيل ؟

فأجابنى بقوله : « ان هذا صحيح ولكن ألا تكفى وزارة خارجيتنا للقيام بهذا الواجب ؟ فلتخابر معتمدى الدول بمصر كما خابرت المندوب السامى البريطانى وهم يجيبونها كما أجابها » .

فسألت : وإذا كان هذا رأيكم فمن الذى يمثل مصر بعد ذلك ؟

فقال : « إنه يجب في مثل هذه المسألة الخطيرة المهمة أن تأخذ الحكومة رأى الامة بواسطة نوابها . ولو شكلت الحكومة الجمعية الوطنية ـ كما ارتأينا ذلك من قبل فى اقتراحنا الذى أذاعته الجرائد المصرية فى أول مايو سنة ١٩٢١ ـ لكان فى الامكان الآن أن تعرف الحكومة رأى الامة . أما اليوم فبما ان الوقت يضيق بنا عن تأليف هذه الجمعية الوطنية فنرى ان اسهل الطرق وأقربها منالا هو أخذ رأى الجمعية التشريعية والاكتفاء به للضرورة بعد إعادة الغائبين من اعضائها إذ ليس لنا هيئة رسمية غيرها وهى الهيئة النيابية الوحيدة التى عندنا فيجب الرجوع اليها والأخذ برأيها فى هذا الشأن الخطير » .

وهنا اكتفيت بما تقدم وشكرت لسمو الأمير صراحته واستأذنته فى إذاعة هذا الحديث فسمح به فبادرت لنشره على صفحات المقطم التى باتت ميدانا لأقلام المفكرين الكبار وحلبة لعرائس الافكار من الاحرار .

صورة برقية

أبرقنا بها إلى سكرتارية الوفد المصرى والحزب الوطنى بمصر

فى نوفمبر سنة ١٩٢٢

اغتباطا باتحاد هيئتى الوفد المصرى والحزب الوطنى

فى مؤتمر لوزان

حضرتى صاحبى العزة المصرى بك السعدى بدار الأمة ومحمد زكى على بك المحامى سكرتير الحزب الوطنى بجريدة اللواء بمصر .

إن اتحاد هيئتى الوفد المصرى والحزب الوطنى قد أثر فى نفسنا تأثيرا حسنا إذ الاتحاد أساس النجاح فنتمنى لكم التوفيق والسداد ؟

* * *

ر ف

الوفد المصرى على البرقية السابقة

حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون باسكندرية

كان لبرقية سموكم أثر حسن فى نفوسنا . والوفد الذى لم يأل جهدا فى ضم صفوف الأمة ليسره أن يحيط سموكم علما بورود برقية من معالى حسيب باشا بأن الهيئتين قد اتحدتا للعمل تحت اسم الوفد المصرى . وتفضلوا بقبول اسمى احتراماتنا ؟

المصرى السعدى

* * *

ر د

الحزب الوطنى على البرقية السابقة

حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون باسكندرية

بكل احترام أرفع لسموكم بالاصالة عن نفسى وبالنيابة عن اخوانى أعضاء اللجنة الادارية فائق الشكر على التمنيات الطاهرة

الصادرة عن إحساس شريف عال طالمـــا كان له أثر عظيم فى النهضة المصرية . وإننا نؤكد لسموكم أن الحزب الوطنى وهو حزب مبادىء لا أشخاص يرى من الواجب المفروض عليه أن يعمل متحدا مع كل فرد أو جماعة يقبـلون العمل على ميثاقه ، كما أننـا نؤكد لسموكم أن الاتحاد هو الغـــرض السامى الذى يدعو اليـــه الحزب دائمـــا ، وان سرورنا بنجاح دعوتنـا يفوق سرور الجميع .

وتنازلوا ياصاحب السمو بقبول عظيم الاحترام ؟

سكرتير الحزب الوطنى
محمد زكى على المحامي

* * *

بلاغ

صدر عنا وعن حضرات أصحاب السمو الامراء الموقعين عليه بوجوب الوفاق ونبذ الشقاق بين الاحزاب المصرية .

إلى الأمة المصرية العزيزة :

إنا لنشكر الله عظمت منته على أن وفق الأمة ونحن منها

واليها للثبات فيما مضى على المطالبة المشروعة بحقها فى الاستقلال كاملا تاما غير ناقص .

ولا ريب أن الأمة بمجدها وكرامتها وشرف إعراقها وبالروح التى أورثها إياها جدنا الأعلى منقذ مصر وخادمها « محمد على » ، ستستمر بعون الله وتأييده على القيام بهذا الواجب المحتم بأقدام ثابتة وقلوب متحدة الغاية ، يشد بعضنا أزر بعض حتى نظفر بالاستقلال التام بغير شرط ولا قيد لمصر والسودان .

تلك الغاية التى فرض الله وأوجبت الوطنية والشرف ألا ننتهى إلا اليها ولا تنثنى عزائمنا قبل بلوغها .

لهذا كان من الحق الواجب علينا أبناء مصر جميعا أن نتواصى بالتمسك بهذا الغرض الأسمى ، وينصح بعضنا بعضا بأن نجعله من نفوسنا فوق متناول الآراء المختلفة والميول الخاصة ، بعيدا فى قلوب الافراد والجماعات منا عن موضع النزاع والخلاف . وهذا ما نعتقد كل الاعتقاد أن الامة ثابتة عليه ولنا بذلك كل الشرف والفخار .

ولكنا نلفت الأنظار الى جلية هذا النزاع القائم الآن ونحن

سائرون إلى مقصدنا الأعلى فى مرحلة شائكة كثيرة العثرات جمة الأخطار .

ولو أن صدى هذا النزاع لا يتعدى حدود مصر لهان الأمر وجاز السكوت عنه ، ولكنا نخشى أن يخيل للرأى العام فى الخارج انه خلاف فى جوهر حقنا وذات مطالبنا .

وما كانت الأمة لتجيز لأحد من أبنائها أن يكون الاستقلال التام لمصر والسودان ، ذلك الاستقلال غير المقيد ولا المشوب ، محلا للخلاف والنزاع . وإنها لترفض أن يلصق بها كائن من كان هذا العار أو يشوه به سمعتها .

إننا نلفت الانظار الى ذلك ويقيننا فى أمتنا المجيدة وهى مقبلة على النظام النيابى انها أقوى صلابة وأشد غيرة على كامل حقها من أن تلهيها عنه مظاهر الشقاق .

وهى بتوفيق الله أشد يقظة وحذرا على استقلالها التام المقدس من أن تتعرض لخطر تباين الآراء واختلاف الأفكار . فلا تدعوا الاهواء تتفرق بكم فتضلوا عن سبيله .

واضرعوا بنا جميعا إلى الله سبحانه وتعالى أن يأخذ بأيدينا إلى سبيل الهدى والرشاد وهو خير الناصرين ؟

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣

كمال الدين حسين ـ عمر طوسون ـ يوسف كمال ـ اسماعيل داود ـ عادل طوسون ـ عمر حليم ـ عباس ابراهيم حليم ـ محمد على ابراهيم ـ سعيد طوسون ـ حسن طوسون ـ عمرو ابراهيم ـ سليمان داود .

* * *

حديث

مع مكاتب جريدة الأهرام الاسكندرى

حول تأليف الوزارة من غير نواب

نشرته الجريدة المذكورة بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤

قالت جريدة الأهرام :

أوفدت الاهرام أحد محرريها لمقابلة حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون فى الاسكندرية والوقوف على رأيه

فى مسألة الوزارة الجديدة وسؤاله هل يرى مصلحة البلد فى قبول الزعيم الجليل سعد باشا تأليفها ، أم فى بقائه بعيدا عن الحكم إلى أن يجتمع البرلمان ؟

فقابل سموه مندوب الاهرام بما عهدته فيه الأمة من اللطف وكرم الاخلاق ودار بينهما الحديث الآتى :

س ـ استقالت وزارة يحيى ابراهيم باشا فاختلفت الآراء فيمن يؤلف الوزارة الجديدة . وقد رأت الاهرام أن تطلع على رأى سموكم فى هذا الموضوع الخطير الذى أصبح شغل الأمة الشاغل وتنقل هذا الرأى الجليل إلى الجمهور ؟

ج ـ رأينا هو أنه يجب أن تؤلف الوزارة الجديدة كما كانت تؤلف الوزارات التى سبقتها .

س ـ أليس من رأي سمو الأمير أن يؤلف معالى سعد باشا الوزارة الجديدة ؟

ج ـ إن الحيطة تقضى على معالى سعد باشا وعلى كل من انتخبتهم الأمة للنيابة عنها فى البرلمان أن يبتعدوا كل الابتعاد عن تأليف الوزارة ولا يتدخلوا فى تأليفها أى تدخل .

س ـ ولكن التقاليد الدستورية توجب على الفريق الحائز

للأغلبية البرلمانية أن يقبل تأليف الوزارة ؟

ج - نعم هذا صحيح ووجيه فى غير بلادنا . وأما عندنا فالأمر يحتاج إلى إنعام النظر والتفكير . وعلى أى حال فان برلماننا لم يجتمع بعد . وهذه المسألة مسألة التقيد بالتقاليد البرلمانية لا تكون إلا بعد انعقاده وهى الآن سابقة لأوانها .

س - وما السبب فى أن سموكم ترون هذا الرأى وتريدون أن تحرموا على نواب الأمة تأليف الوزارة ؟

ج - إن السبب الذى يجعلنا أن نرى هذا الرأي هو تصريح ٢٨ فبراير . فأنتم تعلمون ان هذا التصريح لم ترض عنه الأمة وانها غير معترفة به إلى الآن . فتأليف وزارة من نواب الأمة ونحن لا نزال فى ظل هذا التصريح يكون اعترافا به منهم يؤدى إلى تسجيله على البلاد بقبول نوابها إياه . وأما الحصول على إلغاء تصريح ٢٨ فبراير قبل تأليف الوزارة فأمر غير ممكن كما لا يخفى عليكم .

س - ألا ترون سموكم أنه يمكن إزالة هذه العقبة بأن تعمل الوزارة الجديدة التحفظات اللازمة قبل تسلمها زمام الحكم ؟

ج - إن التحفظات فى هذه المسألة لا تغنى شيئا . لاسيما

انهـا تـكون صادرة عن الفريق الضعيف ولا يحتمل أن يوافق الفريق القوى على هذه التحفظات .

س ـ ألا ترون يا صاحب السمو أنه يمكن الآن الدخول فى مفاوضات سياسية لحل هذه المشكلة ؟

ج ـ كلا ! فليس لأحـــد الآن حق التفكير بالدخول فى مثل هذه المفاوضات . وإنما الحق فى ذلك للبرلمان فقط فهو الذى يرى فيها رأيه بعد اجتماعه . وأما رأينا الذى لا نحيد عنه فهو ما قلنـــاه لكم آنفا وهو أن يترك تأليف الوزارة في الظروف الحاضرة إلى من يقبل تأليفها من غير نواب الامة وبدون تدخل النواب .

* * *

حديث

مع مكاتب الاهرام الاسكندرى حول حالة البلاد السياسية والتوفيق بين الأحزاب وعقد مؤتمر وطنى عام

نشرته الجريدة المذكورة فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤

قال مكاتب الأهرام الاسكندرى :

لقد رسخ فى الاذهان أن خير علاج للحالة الحاضرة هو ضم صفوف العاملين والاتحاد فى العمل لما فيه خير الوطن . وقد اتجهت نيات المخلصين إلى هذا الامر منذ حلول الازمة فطفقوا يدعون إلى الاتحاد مقترحين عقد مؤتمر وطنى لتقرير ما يجب إجراؤه في هذا الوقت لانقاذ البلاد من مخالب السياسة الاستعمارية .

وقد وجه الساعون فى هذا السبيل نداء حارا إلى حضرة صاحب السمو الامير الجليل عمر طوسون ملتمسين من سموه النهوض بالدعوة لعقد مؤتمر وطنى ، وكنا قد فهمنا قبل الآن أن سموه لا يرى بدا من اتحاد الاحزاب قبل الدعوة إلى المؤتمر ، وأشرنا إلى ذلك فى رسالة أول الجارى .

والآن ، وقد ازدادت هذه الحركة وعلا النداء الموجه إلى الامير الجليل من كل جانب ، رأينا من الواجب أن نستأذن لمحادثة سموه فى هذا الموضوع . وقد قمنا بهذا الواجب اليوم ، إذ تشرفنا بمقابلة ذلك الشهم الهمام ووقفنا على آرائه الصائبة ، واليكم بيان الحديث :

س - هل توافقون سموكم على عقد مؤتمر وطنى عام للنظر فى الحالة الحاضرة ؟

ج - الصحيح اننا أحللنا هذا المقترح محل الاعتبار والنظر ويمكن بعد ذلك البحث فيما إذا كان ممكنا أو لا .

س - وما هو رأى سموكم بعد النظر فيه ؟

ج - رأينا أن التكلم فى عقد المؤتمر الآن سابق لأوانه ، فاذا زالت الخصومة القائمة بين الاحزاب زوالا حقيقيا ، وذهب هذا الانقسام الضار بالوطن ، وضحيت الشهوات الحزبية فى سبيل المحبة الحقيقية للبلاد ، فعندئذ يحسن أن يترك الأمر لرغبة الاحزاب . فاذا هى وافقت على عقد المؤتمر أو على شىء آخر كان كذلك ، لأنه يمكن - ما دامت الخصومة باقية - أن يجيب الدعوة اليه من لا يزال مصرا عليها . وإذا عقد والاحقاد مستقرة فى

النفوس كان ضرره أكبر من نفعه .

س ـ وهل ترون سموكم أن الصلح بين الاحـــزاب ممكن الآن ؟

ج ـ هو طبعـا ممكن ولـكنه غير سهل على النفوس ، ولا تزال فى طريقه عقبات كثيرة ليس من الهين تذليلها ، ولقد دعا اليه البلاغ الذى صدر عنّا وعن حضرات أصحاب السمو الامراء ، ونشرته الجرائد فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ فـــلم تثمر الدعوة فى ذلك الحين ، غير أن طول اختبار الامة والمصائب التى حاقت بها من جراء الاختلاف ربما سهلت هذا المطلب العسير .

س ـ إن الامـة متوجهة إلى سموكم لتحقيق هـــذه الأمنية العظيمـة فهل سموكم مستعدون للسعى فى هذا الصلح على الرغم مما فى طريقه من العقبات الـكأداء ؟

ج ـ إننا مستعدون للسعى في هذا الصلح لمـــا نرجو فيه من الخير العميم للبـلاد . ولـكن ذلك لا يكون إلا إذا رأينـا من رؤساء الاحزاب استعـدادا لقبوله ، وآنسنا منهم رغبة فيه وتناسيـا لسيئات الماضى وتنازلا عن شخصياتهم لشخص واحد هو الوطن المفدى . ولقد كتبنا فعلا اليهم لاستطلاع آرائهم في هذا الشأن .

س ـ وما هو رأى سموكم فى الاحوال الحاضرة ؟

ج ـ إن الاحوال الحاضرة سيئة جدا ، وهي ظاهرة غير خافية على الناس ، ولكن الشيء الذى يؤسف له أشد الاسف ، أنه وجد ويوجد مصريون يقبلون مناصب الوزارة في هـذه الظروف الرديئة .

س ـ ألا تعتقدون سموكم أن طلبات الحكومة البريطانية كان لا بد من تنفيذها سواء أوجد من يقبل الوزارة أم لم يوجد ؟

ج ـ نعم ، ولكن الفرق عظيم بين تنفيذها بالقوة بدون رضانا وقبول الوزارة لها وتنفيذها باسمها . فالأول بلا شك أفضل وكان الاجدر بوطنيتنا .

س ـ لا شك فى صحة ذلك . ولكن الحكومة تقول إنها بهذا القبول حصلت على أمر مهم ألا وهو رفع الاحتلال عن الجمارك ؟

ج ـ لقد جعلت الحكومة أهمية كبيرة لاحتلال الجمارك ، كأنها احتلت من دولة اجنبية ليس لها جنود تحتل هذا القطر وبسعيها زال هذا الاحتلال ، مع أن الامر بخلاف ذلك ، فالقطر

جميعه تحتله جنود الحكومة البريطانية ، وكل بقعة من أرضه في حكم المحتلة بهم وإن لم يوجدوا فيها بالفعل . فسيان احتلالهم الجمارك وجلاؤهم عنها ما دام فى البلاد جندى واحد من الانجليز . وقد كان الأجدر بالوزارة السابقة أن تعلق قبول ما قبلته من طلبات الحكومة البريطانية على رضاها بسحب باقى المطالب ، فان لم يتم لها هذا الرضاء كان لها العذر فى رفض الجميع .

س ـ وما هو رأى سموكم فى طلبات الحكومة البريطانية ؟

ج ـ اننا مع أسفنا الشديد وحزننا العظيم لاغتيال حياة السردار الذى كانت له منزلة خاصة عندنا لما امتاز به من حسن الاخلاق ، نرى ان طلبات الحكومة الانجليزية فاقت كل حد معقول حتى لم يبق ريب عند الجمهور ان هذه الحادثة التى تألمت لها كل الهيئات المسئولة في البلاد قد اتخذتها الحكومة البريطانية وسيلة لتنفيذ رغائبها .

س ـ وماذا ترون سموكم فى قرار بلدية الاسكندرية الأخير ؟

ج ـ هو قرار على جانب عظيم من الصواب من الوجهة الحقوقية ، وفضلا عن ذلك ، فانه فى غاية الوجاهة ، وإننا نفتخر به لأنه صادر من أبناء بلدتنا الاسكندرية .

وهنا انتهى الحديث فشكرت للأمير الجليل تكرمه بابداء هذه الملاحظات والاذن بنشر ما تقدم وأكبرت تلك الشهامة الوطنيـة التى يمتاز بها شخصه الكريم .

* * *

جواب

على نداء الداعين إلى عقد مؤتمر عام لانقاذ البلاد من محنتها السياسية

لايسعنا أمام هذا الالحاح فى الدعوة إلى عقد مؤتمر عام ، أن نقف جامدين ونظل صامتين ونصم آذاننا عن نداء الداعـين . فان ذلك من أشد ما يؤلمنا ، ولعـله يلقى فى روع بعض الناس أننا نضن بأنفسنا فى هذا الوقت العصيب الذى يجب فيه على كل أبناء مصر أن يبذلوا أنفسهم خالصة لها ، فى حين أننا نرى أكبر سعادة لنا فى هذه الحيـاة أن نوفق إلى خدمة لهـذا الوطن العزيز ، وأن نضع يدنا مع أيدى العـاملين الآن لتخليصه من الخطر المحدق به .

غير أننا لا نأمن العجلة ونخاف ، إذا وضعنا قدمنا فى هـذا السبيل دون أن يكون سعينـا فيه على هدى وأن نضمن النجاح

أو نرجحه على الأقل ، أن يذهب جهدنا سدى .

لذلك رأينا أن نبدى رأينا فى هذا الاقتراح وأن نعرضه على النقاد والمفكرين حتى نستأنس بآرائهم ونسترشد بصائب أفكارهم .

أما رأينا فهو أنه إذا عقد هذا المؤتمر قبل إزالة الخصومات القائمة بين الأحزاب وقبل سل الأحقاد والسخائم من الصدور فلربما كان مثاراً للخلاف والشقاق والنزاع وسبباً لازدياد الخصومة وتمكن البغضاء بدلا من أن يكون سبباً للاتحاد المنشود والعمل النافع . وليس من المتيسر أن تقام في هذا الاجتماع العام الدعوة إلى الصلح وأن يترتب عليها صلح حقيقى ، بل المعقول أن يتقدم الصلح عقد هذا المؤتمر . فاذا تم ، عقد فى جو تسود فيه روح الاخاء والمودة وإلا فلا .

وإننا مستعدون للسعى فى هذا الصلح وتضحية وقتنا وراحتنا فى سبيله ، إذا رأينا من رؤساء الأحزاب ورجالاتها استعداداً لقبوله وآنسنا منهم رغبة فيه وتناسيا لسيئات الماضى وتنازلا عن شخصياتهم لشخص واحد هو الوطن المفدى .

ولقد دعاهم من قبل إلى ذلك ، البلاغ الذى صدر عنا وعن حضرات أصحاب السمو الأمراء ونشرته الجرائد

في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ فلم تثمر هـذه الدعوة فى ذلك الحين . ولـكن لعل طول اختبـار الأمة والمصائب التى حاقت بهـا من جراء الاختلاف يمهدان السبيل إلى هـذا الصلح . وإذا ترجح لدينا النجاح بعثنـا بصورة من الخطاب الآتى إلى كل من يخطر ببالنـا منهم ، ويكون الرد عليه هو المرآة التى تنطبع فيها نفسية الأمة وأميالها فنقدم حينئذ أو نحجم ، وهذا هو الخطاب :—

حضرة . . . . .

إننا ندعوكم باسم الوطن العـزيز الى الصلح مع من تختصمونه من اخوانـكم فى الوطن كائناً من كان لاختلافـكم معه فى وجهة النظر الى المصلحة الوطنيـة ، فليس فى بقـاء هذه الخصومة إلا الاضرار العظيمة لوطننا المحبوب الذى تريدون أن تعملوا الخير له .

وإننـا نرغب اليـكم أن تلبوا الدعوة إلى الانضمام فى صفوف الأمة التى يجب أن تـكون دائما فى ظروفها الحاضرة كتلة واحدة متحدة قلبا وقالبا متفقة متحابة عاملة لغاية واحدة ، هى استقـلال الوطن وإسعاده .

نداء

الى أبنـــاء وطننا الأعـــزاء

وبيان ما أسفر عنه سعينا لاصلاح ذات البين بين الأحزاب المصرية

أبناء وطننا الأعزاء

إنكم توجهتم الينـــا فى السعى لاصلاح ذات البـــين بين الأحزاب المصرية ، وقد قلنا فى حديثنا مع مكاتب الأهرام إننا مستعدون لهـــذا السعى إذا رأينا من رؤساء الأحزاب استعداداً لقبوله وآنسنا منهم رغبة فيه وتناسيا لسيئات الماضى وتنازلا عن شخصياتهم لشخص واحد هو الوطن المفـــدى . واننا كتبنا فعلا اليهم لاستطلاع آرائهم فى هذا الشأن .

ولما كانت الأمة بالطبع تنتظر منا بياناً عما تم فى هـذا المسعى فقياما بهذا الواجب نقول :

إننا لم نكتف بالردود التى وصلت الينا فى الاسكندرية جواباً على كتابنا اليهم بل سافرنا إلى القاهرة ودعونا مندوبى كل حزب على انفراد واستطلعنا آراءهم فى إجراء الصلح بينهم وجمع كلمة الأمة بالاتفاق والاتحاد .

واقترحنـــا عليهم أن يجتمعـوا أولا فى جلسة بحضـورنا للمناقشة ووضـع أساس لهـــذا الاتفاق وإصـدار قرار فى ذلك إن أمكن .

فمندوبو الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين قبـــلوا . أما مندوب الوفد فبعد المقـــابلة الاولى رجع ليستشير الوفد فى ذلك ثم جاء وأخبرنا أن الوفد لا يقبل هذا الاجتماع ولا يرى الاتفاق مع هذين الحزبين ؟

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤

* * *

حديث

مع مكاتب الاهرام الاسكندرى حول مشروع قانون الانتخاب
نشرته الجريدة المذكورة فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٥

قال مكاتب الاهرام الاسكندرى :

لما كان مشروع قانون الانتخاب الجديد المعدل لقانونى الانتخاب الصادرين فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ و ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، هو موضوع حديث الكافة الآن والشغل الشاغل لأرباب الافكار فى مصر لعلاقته بالعلاقات النيابية المستقبلة وتأثيره فى حياة البلاد ، أردت أن أستطلع رأى حضرة صاحب السمو الأمير عمر طوسون فيه . لذلك قصدت الى دائرته واستأذنت على سموه ، فلقيت كل ما يلاقيه كل وافد عليه من كرم الوفادة . وبعد التمهيد للموضوع الذى قصدت اليه ألقيت على سموه السؤال الآتى :

ما رأى سموكم فى قانون الانتخاب الجديد ؟

قال سموه : « إننا لا نعرف تفاصيل هذا القانون ، ولم يعلق بذهننا منه إلا ما قرأناه فى الجرائد من حصر حق الانتخاب

فى طبقات خاصة من الامة وجعله على درجتين .

أما التفاصيل الأخـــرى والشروط التى شرطت فى الناخبين والمنتخبين من السن والمال والشهادات العلمية وغير ذلك ، فلسنا على بينة منها .

وهـــذا قد يجعل إبداء الرأى الآن سابقا لأوانه ، غير مصون عن التطويح فى مهاوى الخطل فمن المستحسن أن نصبر حتى يظهر هـذا القانون بجملته وتفصيله ، وحينئذ يكون إبداء الرأى فيه بعد فحصه والوقوف التام عليه » .

فقلت لسموه : إن الامة قد طال عليها أمد الانتظار ، ويكفيها أن تعرف رأى سموكم فى هذين الأمرين اللذين تضمنهما قانون الانتخاب الجديد قطعا وهما :

١ ـ حصر حق الانتخاب فى طبقات خاصة من الامة .

٢ ـ جعله على درجتين .

فأجاب سموه : « اذا كان لا بد من ابداء الرأي فى هـذين الأمرين الآن فاننا نقول إن بينهما شيئا من التنافى بحيث لم يكن يصح الجمع بينهما في قانون واحد . وذلك ان حصر الانتخاب فى طبقات خاصة معناه اختيار هذه الطبقات من سائر

الأمة والركون إلى رأيها . وهذا ينافي بعد ذلك جعل الانتخاب على درجتين ، فان معناه تفضيل رأى أفراد بعض هذه الطبقات على بعض .

فكان الأصوب بعد حصر الانتخاب فى هذه الطبقات الخاصة أن يكون بدرجة واحدة لا درجتين .

على اننا لسنا ممن يوافقون على تميز بعض المصريين على بعض فى هذا الشأن بجعل حق الانتخاب فى فريق منهم دون فريق ، خصوصا بعد ما سوى الدستور بينهم وجعلهم التشريع المصرى فى مستوى واحد فى كل شيء ، حتى ان القانون لا يعفى أحدهم من المسئولية الجنائية بعذر الجهل ، فهم إذا كانوا فى الغرم سواء يجب أن يكونوا كذلك فى الغنم ، وفى كل شيء يتعلق بالحقوق العامة ، ولا يصح التميز بينهم مطلقا ، اللهم إلا فى السن فيصح رفعها حتى يكون شعور الناخب بالحقوق الوطنية ومصالح البلاد شعورا صادقا لا يشوبه شيء من الطيش والنزق .

أما جعل الانتخاب على درجتين فهو أشد إضرارا من الأمر الأول . وفضلا عما فيه من المنافاة التى ذكرناها ، فانه من اكبر عوامل فساد الاخلاق ، فحذفه يكون اكبر مطهر للجو الفاسد المحيط بالاعمال الانتخابية .

ولسنا فى حاجة إلى تعداد الاضرار التى نجمت عن انتخاب الدرجتين فى مصر بعد ما استفحل أمرها وظهر انها اكبر ضربة أصابت الاخلاق والذمم وهما سياج الحياة فى الأمم » .

* * *

التماس

مرفوع منّا ومن حضرات أصحاب السمو الأمراء الموقعين عليه

إلى حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول

بطلب إعادة النظام النيابي طبقا لنص الدستور

مرفوع للحضرة الملكية الجليلة - حفظها الله .

نتشرف نحن الموقعين على هذا أعضاء عائلة جلالتكم برفع التماسنا الآتى إلى ذاتكم الجليلة :

ياصاحب الجلالة

لما تراءى لنا أن الحالة السياسية قد بلغت فى وطننا مبلغا من الخطورة ، وانه يجب الاهتمام بها بصفة خاصة ، جئنا نلتمس من جلالتكم إعادة النظام النيابى الى البلد ، طبقا لنص الدستور الذى

تكرمتم جلالتكم بمنحها إياه .

هذا مع ما يليق بذاك المقام الأعلى من الاجـــلال والتعظيم والاحترام ؟

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

عمر طوسون ـ كمال الدين حسين ـ محمد على ـ يوسف كمال ـ اسماعيل داود ـ عمر حليم ـ سعيد داود ـ سليمان داود ـ عمرو ابراهيم ـ سعيد طوسون ـ حسن طوسون ـ على فاضل ـ عباس ابراهيم حليم .

* * *

حديث

مع مكاتب المقطم الاسكندرى حول القضية السياسية المصرية والمحالفة مع انكلترا وسياسة حسن التفاهم

نشرته الجريدة المذكورة بتاريخ ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٧

قال مكاتب المقطم الاسكندرى :

وعدت القراء بأن أوافيهم بأهم ما يدور فى الأندية الخاصة

بين وطنيـة وأجنبية عن المحادثات السياسية المتعلقة بقضيتنا لا سيما أن موعد اجتماع صاحب الدولة ثروت باشا بسير أوستن تشمبرلن أصبح قريبا ، غير أن الصحف الانكليزية رجعت إلى نغمتها القديمة وانبرى فريق من الانجليز إلى ميـــدان السياسة فجاهروا برأيهم الذى نقلته الينا الأنباء الخاصة فى اليومين الماضيين .

ولذلك رأيت أن يكون للمقطم نصيب من آراء الأقطاب المصريين ، الذين يعول على كلامهم في مثل هذه المواقف . ولما كان صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون فى مقدمة الذين تعول البلاد على آرائهم ، قصدت الوقوف على رأيه فصارحنى به بجلاء فنقلته إلى القراء آملا أن أشفعه بغيره من أحاديث ذوى المكانة والرأى عندنا .

سألت سمو الأمير عن رأيه فى تحالف مصر وبريطانيا . وهل يرى أن هذا التحالف فى مصلحة مصر او لا ؟ فقال :

« إنه ليس هناك من يشك فى فائدة التحالف إذا كان الفريقان المتحالفان متعادلين فى القوة أو متقاربين على الأقل لانهما حينذاك يخشى أحـــدهما بأس الآخر ، وبسبب هـذه الخشية يحترم كل منهما ما تعهد به للآخر .

أما إذا كانا متفاوتين قوة وضعفا فقـد علمنا التاريخ وأفادتنا

التجارب أن يكون للقوى الغنم وعلى الضعيف الغرم » .

وبعد ما فكر سموه قليلا قال :

« وإذا احترم القوى ما تعهد به للضعيف فان ذلك يكون مؤقتا ولا بد حينذاك أن يكون السبب في ذلك موافقة ما تعهد به لمصالحه حتى إذا جاء اليوم الذى يرى فيه أن مصلحته تناقض عهوده فانه لا يتأخر عن نقضها واعتبارها (قصاصة ورق) . وإذا راعى الليباقة وتظاهر باحترامها ذهب إلى تفسيرها بما يشاء فيضيقها تارة ويوسعها طورا بحسب الظروف والاحوال ، ورائده فى كل ذلك مصلحته الخاصة فهو لا يبالى وقتذاك باعتراض هذا الضعيف أو تذمره ما دامت قوته تضمن له اكراهه على قبول ما تمليه مشيئته .

وليس هناك إلا حالتان . حالة يحسن معها التحالف وهى حالة التكافؤ أو التقارب فى القوة . وحالة يكون فيها فى مصلحة أحد الطرفين دون الآخر ، وهى حالة قوة أحدهما وضعف الثانى لا سيما إذا كان البون بينهما بعيداً فى القوة والضعف . ومما يؤسف له أن هذه الحالة الأخيرة هى التى تنطبق علينا كل الانطباق . فهل يجوز لنا والحالة هذه أن نسعى لمحالفة بريطانيا ؟ وهل سوابقها معنا تشجعنا على هذا السعى ، وهي لم تحترم

وعودها الكثيرة لنا من قبل ، ولم تبال بعهودها العديدة معنا في الماضى ؟ وما هى الضمانات التى تجعلها فى المستقبل تبر بما تقطعه على نفسها ؟

هذه أسئلة نترك للقارىء الاجابة عليها .

ثم هل لنا أن نطلق على التعاقد الذى سيكون بيننا وبين انكلترا لفظة اتفاقية أو محالفة ؟ وألا يكون الأصلح تسميته عقد تنازل من مصر لانكلترا عن جزء من حقوقها والسماح بالسيطرة منها عليه والاعتراف بشرعية احتلالها للأراضى المصرية ؟ وما الذى ستجنيه مصر من هذه التضحية الجديدة ؟ وما هي القيمة التى ستدفعها لنا انكلترا فى مقابل حصولها على هذه الامتيازات ؟ وهل ممكن تقدير ثمن للحرية أو لجزء منها ؟ إننا نوجه هذا السؤال خاصة إلى الأمة الانكليزية لأننا نعتقد أنها تقدر قيمة الحرية أكثر من غيرها .

ولقد برهنت لنا انكلترا على قيمة الاتفاقية معها بما عاملتنا به فى اتفاقية السودان ، فقد أخرجتنا من تلك البقاع بسبب أن بعض شبابنا المتهوسين اغتالوا المأسوف عليه حاكم السودان العام . نعم ان هذه الحادثة شنيعة لا يرضى بها أحد ، وقد أعلنت مصر من أقصاها إلى أقصاها سخطها على هؤلاء الخوارج المارقين من الوطنية

المصرية ولكن كثيرا ما وقع مثل هذه الجرائم الفظيعة ولم يكن لها تأثير يذكر في تغيير الروابط السياسية والعلاقات الدولية . فقد ارتكب رعايا دول هي أرقى منا بكثير وأعرق مدنية مثل هذه الجرائم ، واغتيل فيها أشخاص تابعون لدول أخرى هم أعظم قدرا وأكبر شأنا من السردار ولم تر مع هذا أن هذه الاغتيالات جرت وراءها ما جرته تلك الحادثة المشئومة علينا . واليك بعض هذه الجرائم :

١ ـ قتل امبراطورة النمسا اليزابيت بيد إيطالى .

٢ ـ قتل المسيو كارنو رئيس جمهورية فرنسا بيد ايطالى ايضا .

٣ ـ قتل المستر ماكنلى رئيس جمهورية الولايات المتحدة بيد ايطالى أيضا .

ولا شك في أن جميع هؤلاء القتلى أعظم مقاما واكبر منصبا من السردار ، ومع هذا لم تر دولة من هذه الدول التى اغتيل رؤساؤها تحركت أى حركة كانت ضد إيطاليا ، فضلا عن سلخها جزءا من ممتلكاتها جزاء إجرام بعض رعاياها . نعم إن قتل ولى عهد النمسا وقرينته أعقبته الحرب الكبرى ، ولكن هذا لم يكن إلا سببا ظاهرا . أما السبب الحقيقى كما أثبته الحلفاء

إثباتا جليا لا يحتمل أقل شك فهو رغبة المـــانيا وتلمسها أوهى الأسباب لوقوع الحرب . فجعلها ذلك تشدد مع حليفتها النمسا حتى تشترط تلك الشروط القاسية التى فرضتها على صربيا ، وكانت النتيجة عدم قبولها ووقوع الحرب الكبرى » .

وهنا اكتفيت بما أبداه سمو الامير فى مسألة التحالف وسألته عن رأيه في سياسة حسن التفاهم فتفضل وقال :

« إن حسن التفاهم لا يكرهه أحد ، ونحن الضعفاء نرحب به أكثر من الاقوياء مثل انكلترا ، ولكن بشرط أن يكون خاليا من المطامع بريئا من الاغراض . فيكون النفع منـــه متبادلا مع سلامة العاقبـــة وحسن المغبة . غير اننا رأينا أن حسن التفاهم لا يسود بيننا وبين انكلترا إلا إذا سلمنا لها بجميع ما تطلبه منا . أما إذا قابلنا مطامعها بأقل تمسك بحقوقنا فان هذا التفاهم الحسن ينقلب فى لحظة إلى ضده . وأقرب مثال لذلك ، الوقت الذى كانت حكومتنا فيـــه على أحسن (حسن تفاهم) مع انكلترا فى أيام الوزارة الزيورية الماضية ، فقـــد فعلت معها كما فعلت مع غيرها بل اكثر وانكى . فأخرجت المدرسين المصريين من السودان من دون سبب ما إلا لأنهم مصريون ، وأبطلت الدعاء لملك مصر فى جوامع السودان وهي إهانة تمس إحساسنا أشد مساس واستهتار

بعواطفنا وكرامتنا .

والحقيقة التى لا ريب فيها أن مثلنا مع انكلترا مثل دائن ومدين . فاذا كان هذا المدين يريد أن يدفع جميع ما عليه لدائنه فيها ولا موجب لعقـــد اتفاقية معه إلا إذا أراد أن يدفع بعض ما عليه ويأخذ مخالصة عن الباقي . وهذا كل ما بيننا وبين انكلترا . فاذا كانت قـد شعرت أخيرا بأنها أخـــذت منا شيئا فلترده ولا موجب لاتفاقية ، فان هذا الرد وحده كاف فى الاتفاق وفي حسن التفاهم الحقيقيين . وإذا كانت لا تعـترف بذلك بل تنكر علينا هذه الحقوق التى اغتصبتها منا بدون رضانا وإقرارنا فيكون غرضها من إبرام الاتفاقية أخذ هذا الاقرار الذى أعياها أخـــذه منذ وطئت قدماها أرض مصر إلى الآن . وقد يكون غرضها مع كل هـــذا اكتساب شيء آخر برضانا علاوة على ما أخـــذته قهرا عنا . وفى الحالين تكون الاتفاقية ضارة بنا وبمصالحنا » .

وعند هذا الحد اكتفيت بما حصلت عليه من الأمير العظيم فشكرت له لطفه وصراحته .

* * *

تعليق

لجريدة السياسة على الحديث السابق

نشرته في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٧

قالت جريدة السياسية :

نشرت زميلتنا المقطم أمس الاول حـــديثا جرى لوكيلها فى الاسكندرية مع حضرة صاحب السمو الامـــير عمر طوسون ، وهو حديث يمكن تلخيصه فى أن سموه يقرر قاعدة عامة هى : « انه ليس هنـــاك من شك فى فائدة التحالف بين دولتين إذا كان الفريقان المتحالفـــان متعادلين فى القوة أو متقاربين على الأقل لأنهما حينئذ يخشى أحدهما بأس الآخر وبسبب هـــذه الخشية يحترم كل منهما ما تعهد به للآخر » .

وفى أن سموه يطبق هذه القاعدة العامة على فكرة التحالف بين مصر وانجلترا فيرى ان الاتفـــاقية التى يسعى اليها الطرفان « صارة بنا وبمصالحنا » إذ تكون فى الواقع « عقد تنازل من مصر لانكلترا عن جزء من حقوقها والسماح بالسيطرة منها عليه والاعتراف بشرعية احتلالها للاراضى المصرية » . ويسمح لنا سمو

الأمير الجليل ان نناقش فى هوادة تلك الآراء التى تقدم بها سموه فى حديثه . ويسمح لنا سموه أن نظهر أول الامر دهشتنا التامة من تلك القاعدة العامة التى بدأ سموه حديثه بتقريرها .

ذلك أنها لو صحت لما كان هناك محل لوجود محالفات أو اتفاقات دولية إذ الواقع انه يستحيل أن تكون الدول كلها على قدم المساواة من حيث قوة الجيوش والاساطيل وعدد السكان ووسائل الانتاج الاقتصادى ، وذلك أن الواقع يدل على قيام المحالفات والاتفاقات بين مختلف الدول صغيرها وكبيرها ، وان هذه المحالفات تبقى محترمة سائدة علاقات الطرفين ما دامت الاحوال العامة عادية لم يطرأ عليها ما يغير جوهرها تغييرا .

ثم ليسمح لنا سمو الامير أن نذكر سموه بأن القول بأن فكرة الاتفاق مع الانجليز (ضارة بنا وبمصالحنا) إنما لا يتفق مع ما تقول به الامة المصرية قاطبة بلسان أحزابها وصحافتها وبلسان برلمانها وزعمائها . وهؤلاء جميعا قد اختطوا لانفسهم طريق حل المسألة المصرية عن طريق التفاهم مع الانجليز والوصول إلى عقد محالفة تدعم هذا التفاهم وتديمه على قاعدة استقلال مصر وتحقيق مطالبها القومية . ولقد سعت مصر فعلا — وسعت اكثر من مرة — فى سبيل هذا التفاهم وتلك المحالفة فحادث « الوفد المصرى » لجنة ملنر وفاوض « الوفد الرسمى »

وزارة الخارجيـــة البريطانية في عهـد لورد كيرزون ووزارة مستر لويد جـورج . وسعى ثروت باشا سعيـــه المعروف سنة ١٩٢٢ ، وفاوض المغفور له سعـد زغـــلول باشا رئيس الحكومة المصرية مستر ماكدونالد رئيس الحكومة البريطانيـة سنة ١٩٢٤ . وكانت الفكرة التى تدفع بهؤلاء جميعا وإذن بمصر كلها ، فكرة الرغبـــة الخالصة فى حل المسألة المصرية عن طريق التفاهم مع الانجليز والوصول إلى محالفة تضمن دوام العـــلاقات بين البلدين وقيامها على قاعدة استقـــلال مصر والمحافظة على مصالح بريطانيا الصحيحة فى وادى النيـل ، بل أن سمو الأمير كان أول النهضة المصرية التى قامت فى أثر العـدنة من الساعين إلى السفر إلى أوربا على رأس « وفد » يعمل لاستقـــلال مصر ولضمان المصالح البريطانية .

وليسمح لنا سمو الأمير أخيرا أن نتقدم بملاحظة على تقرير سموه الأخير ان محالفتنا انجلترا تكون بمثابة « عقـــد تنازل من مصر لانجلترا عن جـــزء من حقوقها » ان التحالف الذى يسعى اليه المصريون إنما هو التحالف الذى لا يضيع على مصر حقـــا ولا يمس لهـــا استقلالا ويضمن فى الوقت نفسه مصالح بريطانيا مصونة غير متعارضة مع ذلك الاستقـلال ، ثم أين هى الاتفاقات التى تدوم وها هي أقربها الينا معاهـدة « فرساى » التى أخضعت

ألمانيا لاعتبارات قاسية ، هل هى الآن قاعدة العلاقات بين ألمانيا ودول الحلفاء حقا أم أنها خضعت بفعل الحوادث فيها ؟

على أن البرنامج الذى يتقدم به حضرة صاحب السمو الامير إنما هو برنامج « سلبى » يطلب إلى المصريين أن يقعدوا ساكتين لا يسعون إلى تفاهم ولا إلى محالفة تقوم على هذا التفاهم . والذى نعرفه هو أن البرامج السلبية لم تكن يوما خطة سياسية يقول بها السياسيون الذين يرغبون فى إخراج بلادهم من المآزق وحل ما ينتابها من أزمات .

فهل لصاحب السمو أن يتفضل بأكمال حديثه فيدلى بالخطة « الايجابية » التى يريد سموه أن يعارض المصريون بها ما أجمعوا عليه من خطة حل المسألة المصرية عن طريق التفاهم مع الانجليز ؟ وهل لسموه أن يدلنا على الوسائل الفعلية التى يصح أن يتذرع بها المصريون لحل مشكلتهم غير وسيلة التفاهم ما داموا لم يصلوا بعد من قوة الجيوش والأساطيل إلى ما وصلت اليه الدولة البريطانية من عظمة وسلطان ؟

وهل نكون مغالين إذا قلنا إن فى إذاعة مثل الخطط « السلبية » والعمل على أن تساور النفوس نوعا من تثبيط الهمم والدعوة إلى التردد والهزيمة فى وقت تجمع البلاد كلها فيه على

التطلع إلى المستقبل بعين الرجاء من طريق التفاهم الحسن سعيا للوصول إلى محالفة دائمة يستكمل بها الاستقلال وتضمن مصالح الانجليز ؟

ثم هل لنا أن نتساءل عن معنى الادلاء بمثل تلك التصريحات فى الوقت الذى يقصد فيه رئيس الحكومة المصرية الى لندن ويستأنف فيها سبر غور الأوساط السياسية الرسمية وغير الرسمية قصد التعرف على مدى الاستعداد من الجانب الانجليزى للتفاهم الصحيح حتى يحكم دولته إذا كانت الظروف مناسبة للبدء فى المفاوضات أو غير مناسبة فيعود إلى البرلمان صاحب السلطان الأكبر يدلى له نتيجة جسه نبض الانجليز ويكون البرلمان هو الحكم الأعلى يأذن بالمفاوضة إذا أراد ولا يأذن إذا لم يرد .

على أن ثروت باشا كان قد ذهب إلى لندن فى المهمة نفسها قبل هذه المرة . فى شهر يوليو الماضى . فلماذا لم تذع هذه الآراء فى ذلك الحين إذا كان القصد منها مجرد تنبيه الأذهان لوجه مصر ووجه مصلحتها الصحيحة ؟

الحق إنا مهما قلبنا حديث صاحب السمو الأمير عمر طوسون على أى وجه من الوجوه لا نستطيع أن نرده إلى حكمة سياسية

أو إلى خطة عملية تخرج مصر من مأزقها بل ان كثيرين قد يرون فيه إحراجا لا يفهمون الداعى اليه لكى يخفف من وطأة هـــذا كله .

إن البرلمـــان قائم فى مصر وأنه بأحزابه وائتلافه وبكثرته التى تكاد تكون إجماعا قد أقر مبـــدأ حل المسألة المصرية عن طريق التفاهم تفاهما يستكمل استقلال البـــلاد ويضمن مصالح الانجليز . ولا تزال الحيـــاة النيابية سائدة فبرنامج هيئاتها هو الذى ينفذ وخطتها هى التى تتبع وآراؤها هى التى يعنى بتحقيقها .

* * *

رد

على ما علقت به جريدة السياسة على حديثنـــا السابق

وقد أرسل إليها عن طريق باشمعاون دائرتنا

فنشرته فى عددها الصادر بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٢٧

قالت جريدة السياسة :

جاءنا الكتاب الآتى ننشره اليوم ونحتفظ بكلمة لنـــا فى صدده :

دائرة طوسون باشا

حضرة صاحب العزة رئيس تحرير السياسة الغراء

اطلع حضرة صاحب السمو الأمير على مقال حضرتكم الذى علقتم به على حديث سموه مع مكاتب المقطم الأغر وقد أمرنى أن أحيطكم بأن الذى لفت نظر سموه بنوع خاص قولكم (بل ان سمو الأمير كان أول النهضة المصرية التى كانت فى أثر الهدنة من الساعين إلى السفر لأوربا على رأس وفد يعمل لاستقـــلال مصر ولضمان المصالح البريطانية) .

أما الصحيح فهو أن الأمير كان أول الساعين لتشكيل وفد

يسافر إلى مؤتمر الصلح ويعمل لاستقلال مصر فقط وترك مسألة رياسة الوفد وأعضائه لقرار الجمعيـــة التى دعاها للحضور بسرايه بشبرا فى يوم الثلاثاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ . والذى ينكره سمـوه من قولكم هذا هو ذكركم ان مهمة هذا الوفد أيضا كانت ضمان المصالح البريطانية . ولذا فان سموه يكون لحضرتكم من الشاكرين إذا ذكرتم لسموه تصريحا أو حـــديثا بهذا المعنى أو أى إشارة اليه ولو من طرف خفى .

على أن مؤتمر فرساى كان مؤتمرا دوليـــا عاما وكان الداعى لتوجه الامم المغلوبة على أمرها اليه بوفودها اعتقاد هذه الامم فى ذلك الحين ان سيطبق عليها مبادىء ولسون الأربعـــة عشر ومنها مبدأ تقـــرير المصير كما هو معروف ، ومسألة ضمان المصالح البريطانية إنما جاءت بعد ذلك وهى من توليدات السياسة البريطانية التى استنبطها واتخـــذتها وسيلة لهـــا فى الاستمرار على سلب حقوق هذه البـــلاد ، فلا يعقل أن يكون لها ذكر على لسان أى مصرى فى فجر النهضة المصرية التى قامت فى أثر الهدنة فضلا عن أن يعترف بها أو يسعى لضمانها .

وأما ما حواه مقالكم غير هـــذا فليس لسمو الأمير أدنى اعتراض عليه لانه من قبيل اختلاف الآراء فى موقف مصر السياسى واعتقـــاد سموه الشخصى ان كل مصرى حر فى إبداء

رأيه فى هذا الموقف ما دام مخلصا ورائده مصلحة الوطن .

وسموه يرجو بعد إهدائه إليكم تحيته أن تتفضلوا بنشر هذا فى أقرب عدد يصدر من جريدتكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

باشمعاون الدائرة

* * *

تعليق آخر

لجريدة السياسة على ردنا السابق

نشرته فى عددها الصادر بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٧

رأى حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون أن يحادث مندوب (المقطم) الاغر فى الاسكندرية ، وأن يكون الحديث خاصا بالمفاوضات المصرية الانجليزية وأن يتضمن أن خير السياسات فى نظر سمو الأمير هى السياسة السلبية التى يرفض المصريون بمقتضاها كل دعوة الى الاتفاق وكل مفاوضة فى سبيل الاتفاق . فرأينا أن نلاحظ لمناسبة حديث الأمير ان فكرة استكمال استقلال مصر عن طريق المفاوضة

مع الانجليز هي فكرة مصر والمصريين جميعا تجلت أيام تأليف الوفد ومنذ تأليف الوفد إلى اليوم وأقرتها كتلة الأحزاب المؤتلفة يوم تفاهمت ودولة ثروت باشا على أن يذهب إلى لندن أولا وثانيا لسبر غور الدوائر السياسية الرسمية وغير الرسمية فى العاصمة الانجليزية ثم يعود اليها بنتيجة أبحاثه واتصالاته . فان كانت نتيجة متفائلة تفاهم وإياها على بدء المفاوضات مع السلطات البريطانية وإن لم تكن متفائلة تفاهم وإياها كذلك على عدم البدء فى المفاوضات . وأضفنا انه مهما يكن من أمر فان المفاوضات التى ترضى بها البلاد لن تخرج عن كونها قاصدة إلى تسوية المسألة المصرية تسوية يرضاها الطرفان فيستكمل بها استقلال مصر ويحافظ بها على المصالح البريطانية الصحيحة فى وادى النيل . وذكرنا سمو الأمير خلال الادلاء بملاحظاتنا ان سموه كان من الساعين إلى تأليف وفد فى أواخر سنة ١٩١٨ سعيا منه فى سبيل تحقيق هذا البرنامج نفسه .

وقد جاءنا من صاحب السمو الأمير الجليل بعد ذلك — عن طريق باشماون الدائرة كتاب نشرناه أمس الأول واحتفظنا بكلمة لنا فى صدده .

وقد ورد فى كتاب الأمير أو فى كتاب « باشماون الدائرة » ان مسألة ضمان المصالح البريطانية إنما هي من توليدات السياسة

البريطانية التى استنبطتها واتخذتها وسيلة لها في الاستمرار على سلب حقوق هذه البـلاد . فلا يعقل أن يكون لها ذكر على لسان أى مصرى فى فجر النهضة المصرية التى قامت فى أثر الهـدنة فضلا عن أن يعترف بها أو يسعى لضمانها .

والكلمة التى احتفظنا بها فى صدد الكتاب الأميرى إنمـا ترجع إلى هذه الفقرة منه وإنما هى التى نريد أن نتقدم بها اليوم مستميحين سمو الأمير الجليل عذرا إذا نحن تقدمنا بها عن غير طريق باشمعاون الدائرة .

كانت الفكرة الأولى التي اتجهت اليها جماعة المصريين الذين أرادوا رفع صوت مصر لمناسبة قرب انتهاء الحرب الكبرى وعقد الهدنة مع تركيا ثم مع ألمـانيا هى أن تفاوض مصر انجلترا فى هذا الشأن . ومن أجل فكرة المفاوضة هذه ذهب المغفور له سعد زغلول باشا ورفيقاه إلى دار الحماية فى الثالث عشر من نوفمبر سنة ١٩١٨ وقابلوا الممثل البريطانى وطلبوا اليه التصريح لهم بالسفر إلى انجلترا كما كان الوزيران الكبيران رشدى باشا وعدلى باشا قد طلبا نفس هذا التصريح بالسفر إلى انجلترا .

ولقد كتب المغفور له سعـد زغلول باشا رئيس الوفد إلى الممثل البريطانى بعد ذلك فى التـاسع والعشرين من نوفمبر سنة

١٩١٨ كتابا جاء فيه :

أتشرف بأن أعرض لفخامتكم انه قد تألف وفـــد برئاستى يقصد السفر إلى انجلترا للمفاوضة مع أولى الحل والعقد البريطانيين بشأن مستقبل مصر .

وأعاد الفقيد العظيم هذه العبارة نفسها فى كتاب آخر بعث به إلى الممثل البريطانى جاء فيه :

وأن سفرنا إلى انجلترا لم يكن الغرض منـــه إلا مفاوضة رجال السياسة ونواب الأمة وغيرهم ممن يديرون الرأى العام الذى اليه ترجع الشؤون الحكومية .

والمفـــروض ان الذهاب إلى انجلترا لا يمكن أن يكون القصد منه غير السعى فى سبيل التفاهم والاتفاق . والمفروض أن الاتفاق مع دولة كبيرة خارجة من ساحة الوغى يكللها الغـــار ويسكرها الانتصار إنمـــا يكون على قاعدة ضمان مصالح هذه الدولة بشرط ألا تعارض هـــذه المصالح ما تطمح فيـــه البلاد الراغبة فى الاتفاق من حرية واستقلال .

كذلك يعلم الناس ان حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون كان قد اعتزم تأليف وفد وان سموه اكتفى بعد

ذلك (بالوفد المصرى) داعيـــا له بالتوفيق متبرعا له بجزء من أمواله الخاصة ، أو ليس ذلك دليـلا على أن سمو الأمير الجليل رضى سياسة الوفد وقبـل مبادئه وهى السياسة وهى المبـادىء التى تقوم على تسوية المسألة المصرية عن طريق الاتفـاق مع الانجليز اتفاقا يضمن استقـلال مصر ومصالح بريطانيا (التى لا تتنافى مع هذا الاستقلال) ؟

أو ليست هـذه الصيغة فى التعبير هى التى عقـد عليها الاصطلاح وهى التى يعبر الوفد وتعبر بها البلاد كلها منـذ ألف الوفد إلى اليوم عن البرنامج القومي الخالص ؟

على أن نعيـد هنا ما سبق أن ذكرناه فى ملاحظاتنا التى أدلينا بها على حديث سمو الأمير . نعيـد انه ليس لنا لاستكمال حقوقنا واستقلالنا إلا واحد من طريقـين : الأخذ بالقوة ، والوصول عن طريق المفـاوضة . أما الأخذ بالقوة فنقر بأنه أسلوب غير مستطاع . وأما المفـاوضة فهى الطريق الوحيـد الذى لا يقبل لنا بالالتجاء إلى غيره .

ومن قال (مفاوضة) قال بلا ريب : تنازل من الطرفين عن شىء من مطالبه الكاملة . إنمـا مهمة المفاوض المصرى هى ألا يمس التنازل من جانبه عن شىء من المطالب المصرية الكاملة

الاستقلال المصرى بحال . على أن هذا التنازل المحتوم فى المفاوضات عن جزء من المطالب المصرية الكاملة ليس معناه بأى وجه من الوجوه انه تنازل أبدى . وهذا هو الشأن فى كل الاتفاقات التى تتم بين طرفين يكون أحدهما قويا وثانيهما غير متعادل وإياه فى القوة . فكل دولة تغلب على أمرها تنتظر دائما أن تسنح لها الفرص التى تساعدها على أن تستكمل سيادتها مع الزمن . والتاريخ مفعم بالحوادث التى تؤيد هذا الذى نتقدم به من تقرير .

وقد يكون مفيدا أن نذكر لهذه المناسبة موقف رجل الدولة الشهير (كافور) وقد أغضبه صلح (فيلا فرانكا) بين فرنسا والنمسا فى سنة ١٨٥٩ فاستقال بسببه وهو يلعن المعاهدة وما احتوته لانها جعلت النمسا تتنازل عن (لومبارديا) ولم تجعلها تتنازل كذلك عن البندقية .

فقد حدث ان عاد (كافور) إلى الحكم في العشرين من يناير لسنة ١٨٦٠ فكان أول ما بدا منه أن كتب إلى الأمير نابليون يرجو منه أن يظل عند عطفه السابق على المطامح الايطالية . فجاء ضمن كتابه ذكر لصلح (فيلا فرانكا) لكن جاء على نحو الاغتباط بما تطورت اليه المعاهدة (تطورا بديعا إذا كانت الحملة الدبلوماسية التى تبعتها اكثر نفعا للأمبراطور وأجدى

نفعا لايطاليا من الحملة العسكرية التى سبقتها) .

لذلك يصح ان نذكر معاهدة فرساى التي يصح اعتبارها أحدث فصل من فصول التاريخ السياسى وها نحن نحضر كل يوم تمزيقا لجزء من أجزائها على الرغم من أن فرنسا لا تزال أقوى من ألمانيا فى عديد من النواحى . فهل يئست ألمانيا يوم عرضت عليها لامضائها وهل رفضت معتزة بحقوقها كاملة مقسمة انها لن تمضى بيـــدها (صك العبودية) الذى يشير اليـــه سمو الأمير طوسون ؟ أو هى إذا كانت تظل محتـــلة الآن بجيوش فرنسا وجيوش الحلفاء وكانت فرنسا هى التى تشرف الآن على شؤونها جميعا ؟

وهل قال أحد ان ألمانيا بتصرفها ذلك التصرف ازاء (معاهدة فرساى) قد تنازلت عن حقوقها ووقّعت (صك عبوديتها) ؟

ولمناسبة ألمانيا ومعاهدة فرساى وما سبقها من حرب نريد أن نقـــدم لسمو الأمير الجليل بأنه كان حاسما فى الميل إلى القول بمسئولية ألمانيا فى حين أن أمر المسئولية لا يزال محل أخـــذ ورد . بل ان وزير الخارجية البلجيكية قال أخيرا باجراء تحقيق . فقبل بذلك افتراض المانيا لا تكون هى المسئولة او لا تكون هى المسئولة الوحيـــدة عن إعلان الحرب . ومصر تود أن

تحظى بعلاقات الود مع الدول جميعـــا فليس من المصلحة فى شىء ان يقوم أمير من أمرائها يرجح كفة المسئولية فى ناحيـــة دون اخرى .

وبعد فانا نرجو أن نكون قد وفقنا إلى إيضاح ما كان غامضا فى نظر سمو الأمـــير الجليـل من ان ضمان المصالح البريطانية فى مصر ضمانا (لا يتنافى مع الاستقـــلال) إنما هو برنامج مصرى قال به (الوفـد المصرى) وقال به زعماء المصريين منذ (فجر النهضة) وقبل فجر النهضة ايضا .

* * *

خطاب

أرسلناه إلى حضرة صاحب السعادة أحمد شفيق باشا

بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٨

بشأن مفاوضات مصر مع بريطانيـــا

حضرة صاحب السعادة أحمد شفيق باشا

نشكركم على إهدائكم إلينا جزء الحوليات الجديد . وقـد طلبتم إلينا ان ننظر فيما كتبتموه عن المغفور له سعـــد زغلول

باشا ونكتب لكم برأينا . وإجابة لهـذه الدعوة نقول فى مأخذكم عليه بالصفحة ٥١٥ ان تأخر سعد باشا عن المسارعة إلى المفاوضات فى وزارة العمال لم يأت منه فائدة ولا ضرر وإننا نعتقـد ذلك للسببين الآتيين :

الأول — ان السياسة الانجليزية الخارجيـة لا تتغير مهما يكن لون الحزب المتولى الحكم فى بلاد الانجليز ولا يؤثر فى هـذه النظرية ما نراه وما نسمعه من رجال سياستها وهم خارج الحكم فانهم فى هـذه الحالة يقولون بألسنتهم ما ليس فى قلوبهم . فاذا تولوا الحكومة كانوا على طراز واحـد فى السياسة الخارجية .

والثانى — ان حزب العمال ربمـا كان اكثر الاحزاب تشبثا بالاستعمار فى نظرنا بحكم مصلحته الخاصة لأن مصالح العمال لا تروج إلا بكثرة المنافذ والسيطرة على الأسواق الخارجية لتصريف ما ينتج من أعمالهم وتفاد سلعهم ـ فالمستعمرات هى الأسواق المضمونة لهـذه السلع . وضياعها من أيديهم يترتب عليه بلا شك سوء حالهم وكساد بضائعهم وينتج من هـذا ان بقـاء مصر تحت سيطرة الانكليز فيه اكبر نفع لحزب العمال .

وأما رأيكم عنه فيما فعـله عقب الانذار الانكليزى بسبب

مقتـــل السردار ودونتموه بالصفحة ٥١٦ من كتابكم ، فرأينا فيه أنه كان الأصوب لسعد باشا ألا يقبل أى طلب من طلبات الانكليز ولا يستقيـــل إلا إذا طرد طردا ، لأن تركه لمنصبه فى هذه الحالة يكون مثله فيه مثل الجندى الذى يكون فى خط الدفاع أمام العدو ويفر من تلقاء نفسه قبل المصادمة ودون أن يقهره العـــدو ويضطره إلى الهزيمة أو التسليم بقوة لا قبـــل له بها .

واقبلوا مزيد سلامنا ؟

فهرس

الموضـــــــوع	الصفحة
مقـــدمة	٣
فكرة تأليف وفـــد للسفر إلى الخـــارج والمطالبة بحقوق البلاد : ـ	٤ ـ ٢٧
ما صدر عنا فى هذا الصدد	٤ ـ ١٠
ما قاله المرحوم أحمـد شفيق باشا عن تأليف الوفد . .	١٠ ـ ١٩
تعليق على ما قاله أحمد شفيق باشا	١٩ ـ ٢٠
ما جاء فى مذكرات المرحوم سعد باشا عن تأليف الوفد .	٢١ ـ ٢٧
تعليق على ما جاء بهـذه المذكرات	٢٧
حول القضية السياسية المصرية : ـ	٢٨ ـ ١٠٤
بلاغ صدر عنـا وعن حضرات أصحاب السمو الامراء بصدد المطـالبة بحقوق مصر	٢٨ ـ ٢٩
رد على بلاغ اللورد ألنبي الصـادر فى ٢٩ ديسمبر سنـة ١٩١٩ الخ	٢٩ ـ ٣٠
بلاغ صدر عنـا وعن حضرات أصحاب السمو الامراء على أثر نشر مذكرة قواعد الاتفاق : (مشروع ملنر) .	٣١
حديث مع فضيلة الاستـاذ الشيخ عبد المجيد اللبان حول مشروع ملنر الخ	٣٢ ـ ٣٤

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الموضـــــــــوع	الصفحة
احتجاج على تصريح المستر تشرشل الوزير البريطانى في خطابه الذى ألقاه في مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٢١ . . .	٣٥ ـ ٣٦
رد حضرات أصحاب السمو الامراء على تصريحات الأمير ابراهيم حلمى	٣٧
اقتراح بشأن اختلاف الآراء فى موضوع المفاوضة مع بريطانيا	٣٨ ـ ٤٠
حديث مع مكاتب جريدة المقطم الاسكندرى بصدد الاقتراح السابق	٤١ ـ ٤٥
نداء الى أبناء الاسكندرية بالاقلاع عن مقاومة المخالفين لهم فى الرأى من مواطنيهم	٤٦ ـ ٤٧
نداء آخر الى أبناء الاسكندرية ندعوهم فيه الى الهدوء والسكينة	٤٧ ـ ٤٨
التماس مرفوع منا ومن حضرات أصحاب السمو الأمراء إلى حضرة صاحب العظمة السلطان فؤاد الأول	٤٨ ـ ٥١
خطاب أرسلناه الى حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس لجنة الدستور العمومية بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٢٢ . .	٥٢ ـ ٥٣
حديث مع مكاتب المقطم الاسكندرى حول تمثيل مصر فى مؤتمر الشرق	٥٣ ـ ٥٦
صورة برقية ابرقنا بها الى سكرتارية الوفد المصرى والحزب الوطني بمصر اغتباطا باتحاد هيئتي الوفد المصري والحزب الوطنى فى مؤتمر لوزان	٥٧
رد الوفد المصرى على البرقية السابقة	٥٨

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الموضـــــــــوع	الصفحة
رد الحزب الوطني على البرقية السابقة	٥٨ ـ ٥٩
بلاغ صدر عنا وعن حضرات أصحاب السمو الامراء بوجوب الوفاق ونبذ الشقاق بين الأحزاب المصرية	٥٩ ـ ٦٢
حديث مع مكاتب جريدة الأهرام الاسكندرى حول تأليف الوزارة من غير نواب	٦٢ ـ ٦٥
حديث مع مكاتب الاهرام الاسكندري حول حالة البلاد السياسية والتوفيق بين الاحزاب وعقد مؤتمر وطني عام . . .	٦٦ ـ ٧١
جواب على نداء الداعين الى عقد مؤتمر عام لانقاذ البلاد من محنتها السياسية	٧١ ـ ٧٣
نداء الى أبناء وطننا الاعزاء وبيان ما اسفر عنه سعينا لاصلاح ذات البين بين الاحزاب المصرية	٧٤ ـ ٧٥
حديث مع مكاتب الاهرام الاسكندري حول مشروع قانون الانتخاب	٧٦ ٧٩
التماس مرفوع منا ومن حضرات أصحاب السمو الأمراء الى حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الاول بطلب اعادة النظام النيابي طبقا لنص الدستور	٧٩ ـ ٨٠
حديث مع مكاتب المقطم الاسكندرى حول القضية السياسية المصرية والمحالفة مع انكلترا وسياسة حسن التفاهم	٨٠ ـ ٨٦
تعليق لجريدة السياسة على الحديث السابق	٨٧ ـ ٩٢
رد على ما علقت به جريدة السياسة على حديثنا السابق . .	٩٣ ـ ٩٥
تعليق آخر لجريدة السياسة على ردنا هذا	٩٥ ـ ١٠٢
خطاب أرسلناه الى حضرة صاحب السعادة احمد شفيق باشا بشأن مفاوضات مصر مع بريطانيا	١٠٢ ـ ١٠٤

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

Bibliotheca Alexandrina
0458147

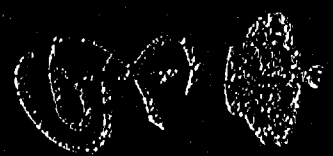

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)